

النعم السوايع في إحرار المدني من رايغ
للإمام العلامة الفقيه المحدث عبد الغني بن اسماعيل النابلسي
الدمشقي (١١٤٣هـ - ١٢١٣هـ) رحمه الله تعالى

تحقيق: د. سائد محمد بكداش*

التعريف بالبحث:

رسالة: «النعم السوايع في إحرار المدني من رايغ»، للإمام الشيخ عبد الغني النابلسي
(ت ١١٤٣هـ)، عبارة عن دراسة لمسألة فقهية في المناسك، تختص بأهل المدينة المنورة
من ساكنيها ومن في حكمهم ممن مرَّ بها، إذا أرادوا الإحرار بالنسك هل يلزمهم الإحرار
من أول ميقات يمرون عليه، وهو ذو الحليفة (أبار علي)، أو يجوز لهم الإحرار من الذي
يليه، وهو الجحفة (رايغ)؟

وقد توصل المؤلف من النصوص التي نقلها إلى أن مذهب الحنفية هو جواز الإحرار
من أيهما شاء، وأن قول المذاهب الثلاثة الأخرى لزوم الإحرار من الأول، مع ذكر
أدلة الفريقين.

وقد رجَّح المؤلف: أن من آمن الوقوع في محظورات الإحرار، فالأفضل من ذي
الحليفة، ومن لم يأمن: فمن الجحفة.

* أستاذ مشارك في قسم الدراسات الإسلامية بجامعة طيبة بالمدينة المنورة. ولد في مدينة حلب
بسورية عام (١٩٥٩م)، حصل على درجة الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة أم القرى
عام (١٤٠٨هـ)، وكان عنوان رسالته: «أبو عبيد القاسم بن سلام وفقهه في كتابه غريب
الحديث»، وحصل على الدكتوراه في الفقه وأصوله من الجامعة نفسها عام (١٤١٢هـ) بتقدير
ممتاز وكانت رسالته: «دراسة وتحقيق الجزء الثاني من شرح مختصر الطحاوي للإمام أبي بكر
الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)». وله عدد من الكتب والبحوث المنشورة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تَعَسِّرْ، رَبِّ تَمِّمْ بِالْخَيْرِ

مقدمة المحقق:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأكمل التسليم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فمن المُشاهد الملحوظ جداً - والله الحمد - الانفتاحُ الكبير الواسع لباب الحج والعمرة في هذه السنين الأخيرة، حتى أصبح الحرمان الشريفان يستقبلان ملايين الحجاج والعمَّار والزَّائرين، محفوفين باللطف الرباني، والفضل الإلهي، مع كثرة الخيرات والبركات، أدام الله هذه النِّعَم، وجعلها سابعةً واسعة كاملة وافية، دائمة متصلة بنعيم الجنة، وأتمَّها بخير وعافية، وعَمَّرَ هذه الديار المباركة وديار المسلمين أجمعين باليُمن والأمن والإيمان، والسلامة والإسلام، وردَّنا والمسلمين إلى دينه ردّاً جميلاً رقيقاً رحيماً.

وهكذا مع حضور هذا الوفد الكريم بهذا العدد الهائل الكبير، والجمع العظيم الذي ليس له نظير، ممن هَوَتْ قلوبهم إلى هذه الديار المقدسة من كل فجٍّ عميق، تكثر الحاجة إلى بعث النشاط من جديد للبحث في مسائل المناسك، وتحريرها وتفصيلها، وعَرْضُ أقوال الفقهاء فيها بشكل أوسع، لإيجاد الحلول الشرعية المعتمدة المناسبة لكل واقعة ونازلةٍ منها، الميسرة الرافعة للخرج والمشقة عن الحُجَّاج والعمَّار والزَّائرين، وبخاصة في أوقات المضائق والأزمات، وليظهر من خلالها سباحة الإسلام ويُسْرُهُ، وذلك كالدراسات التي تقوم هذه الأيام في أحكام رَمْيِ الجمار، وأوقاته، وأحكام المبيت في مزدلفة، ومِنَى، ونحوها.

* ومن المسائل التي يتكرر السؤال عنها كلَّ يوم مرَّاتٍ تَلَوَّ مرَّاتٍ، ويكثر السؤال عنها ويعظم أكثر وأكثر في مواسم الحج والعمرة ورمضان، حين يريد أهل المدينة المنورة وسكَّانها،

وَمَنْ حَلَّ بِهَا مِنْ وَقَدْ اللَّهُ مِنَ الْحَاضِرِ وَالْبَادِ الذَّهَابِ وَالتَّوَجُّعَ إِلَى مَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ لِأَدَاءِ مَنَاسِكِهِمْ،
فَيَسْأَلُونَ: مَنْ أَيْنَ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْإِحْرَامُ وَنِيَّتُهُ وَلِبَاسُهُ، هَلْ هُوَ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ نَفْسُهَا، أَوْ مِنْ
مِيقَاتِ ذِي الْحُلَيْفَةِ (آبَارِ عَلِيٍّ)؟

أَوْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُمْ تَأْخِيرُ الْإِحْرَامِ وَلِبَاسِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ الثَّانِي الَّذِي يَلِي الْحُلَيْفَةَ عَلَى طَرِيقِ مَكَّةَ،
وَهُوَ مِيقَاتُ الْجُحْفَةِ (رَابِعٌ)؟

وبخاصة أن غالب الناس لم يعتادوا لباسَ الإحرام، فيشُقُّ على بعضهم، ومنهم مَنْ يَخْشَى
على نفسه الوقوعَ في محظورات الإحرام مع طول المسافة والزمان، سواء كان بعذر أم بغير عذر،
وبجهل أو دون جهل، ومنهم مَنْ يَتَضَرَّرُ بِكَشْفِ رَأْسِهِ بِسَبَبِ الْحَرِّ أَوِ الْبَرْدِ.

وهكذا تختلف المشاق باختلاف الأشخاص والزمان والمكان، بل تبقى هناك مشاقٌ
حتى مع تيسر الأمور في هذا الزمان، ويبقى لكل حاجة في نفسه، ويبقى السفر سفراً، كما قال
رسولُ الله ﷺ: «السفرُ قطعةٌ من العذاب»^(١): أي جزء منه.

وذلك لما فيه من التعب والنَّصب والوَعَثُ والمشقة الشديدة، والمعاناة والخوف والخطر،
وفراق الأُحِبَّةِ والغُرْبَةِ، وهذا كلُّ بِحَسَبِ حاله وطَبْعِهِ ومزاجه، وقد أتى الإمامُ البخاري
رحمه الله بهذا الحديث في «صحيحه» قبل آخر بابٍ من أبواب العمرة.

كما يُلحِظُ أن مِيقَاتِ ذِي الْحُلَيْفَةِ هُوَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ عَنْ مَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ^(٢)، وأما مِيقَاتُ الْجُحْفَةِ
فهو في وسط الطريق تقريباً، وبقية المواقيت الثلاثة: يَلْمَلَمُ، وَقَرْنَ الْمَنَازِلَ، وَذَاتِ عِرْقٍ، فتبعد
عن مكة المكرمة بما يقارب مسافة القصر (نحو: ٨٠ إلى ١٠٠ كم).

* وَالْأَصْلُ أَنَّ مَنْ مَرَّ بِأَحَدِ الْمَوَاقِيتِ الْمَكَانِيَةِ الْمَحْدَّدَةِ شَرْعاً، قَاصِداً أَحَدَ التُّسَكِينِ الْحُجَّ أَوْ
الْعُمْرَةَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُجْزِمَ مِنْهُ، وَيُجْزِمَ عَلَيْهِ تَأْخِيرُ الْإِحْرَامِ عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ.

(١) صحيح البخاري (١٨٠٤)، صحيح مسلم (١٩٢٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٣/ ٣٨٦: «قيل الحكمة في ذلك: أن تعظم أجور أهل المدينة».

وَمَنْ مَرَّ بِأَحَدِهَا يَرِيدَ دُخُولَ حَرَمِ مَكَّةَ لِحَاجَةٍ غَيْرِ النَّسْكِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ إِلَّا مُحْرِمًا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَأَمَّا الشَّافِعِيَّةُ فَذَهَبُوا إِلَى جَوَازِ دُخُولِهِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

وهذا إذا لم يكن في طريقه إلا ميقات مكان واحد، لكن لو كان في طريقه ميقاتان، كالمدني ونحوه من الزائرين الذين حلوا في رحاب طيبة الطيبة، فهل له أن يؤخر إحرامه إلى الميقات الثاني، وهو الجحفة (رايغ)، أو يجب عليه أن يحرم من الميقات الأول، وهو ذو الحليفة؟

لقد جاءت هذه الرسالة اللطيفة: «النعم السوايع في إحرام المديني من رايغ» جواباً شافياً لهذا السؤال، وقد ألفها الإمام المتقن الفقيه المحدث المفتن في علوم كثيرة الشيخ عبد الغني ابن إسماعيل الثابلسي الدمشقي الحنفي، حين قدم حاجاً - كما ذكر المؤلف - سنة خمس ومائة وألف (١١٠٥ هـ)، وكان في المدينة المنورة قبل الحج من تلك السنة في شهر رمضان وشوال وذو القعدة.

وقد سئل رحمه الله تعالى عن هذه المسألة، كما ذكر في مقدمة هذه الرسالة، فكتب جوابها في هذه الرسالة، وحرر القول فيها، مبيناً أقوال المذاهب الفقهية الأربعة المعتمدة وغيرهم، مع ذكر أدلتهم النقلية والعقلية، متوسعاً بشكل خاص بنقل أقوال أئمة المذهب الحنفي الذي هو إمام فيه، وذلك لشهرة هذه المسألة في المذهب الحنفي دون غيره من المذاهب.

* كل ذلك كتبه المؤلف بهدوء وروية العالم المتقن المتأني، وكان قد بلغ من العمر العلمي مبلغاً كبيراً، إذ كتبها وهو في الخامسة والخمسين من عمره، وهكذا مد الله في عمره إلى أن بلغ الثالثة والتسعين، وتوفي رحمه الله سنة ١١٤٣ هـ.

وقد انتهى من تحرير هذه الرسالة وكمالها، وهو في الحج يوم الأربعاء ثالث عشر من شهر ذي القعدة الحرام سنة (١١٠٥ هـ)، كما جاء في آخر الرسالة.

* وقبل الدخول في رحاب الرسالة، وهي غنية ثرةً مزحومةً بأقوال ونصوص الفقهاء التي نقلها المؤلف رحمه الله، أيسر على القارئ تعريفه بخلاصة تلك الأقوال، وبيان

أهم أدلة كل قول، مما ذكره صاحب الرسالة، لنشتم طيبها وعَبَقها ونحن على اعتبارها واقفين بأبوابها.

وبعدها أذكر نبذة عن ترجمة مؤلفها، ثم أبين منهج مؤلفها في هذه الرسالة، مع توثيق نسبتها إليه، وبيان النسخ الخطية التي اعتمدتها في تحقيقها، والمنهج الذي سرت عليه في ذلك، هذا وأسأل الله تعالى الإخلاص والقبول، والسداد والصواب، وأن يكتب بها النفع الخاص والعام، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايعنا، ولكل من له حقُّ علينا، وللمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله أولاً وآخراً.

نبذة ملخصة عن أقوال الفقهاء في المسألة:

* هل يجوز للمدني الإحرام من الجحفة دون ذي الحليفة أو لا؟ اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: يجب على المدني ومن في حكمه ممن مرَّ بالمدينة المنورة من الأفاقيين وهم سيمرون في طريقهم إلى مكة بميقتين: ذي الحليفة والجحفة، إذا أرادوا الإحرام يجب أن يجرموا من الميقات الأبعد عن مكة المكرمة وهو ذو الحليفة، فإذا جاوزه أحدهم غير مُحْرَم، وقد قَصَدَ النَّسَك: كان حكمه حكم مَنْ جاوز الميقات من غير إحرام، فيجب عليه الرجوع إلى الميقات، وإلا: وَجَبَ عليه الدم، وبهذا قال المالكية والشافعية والحنابلة^(١).

القول الثاني: يخير هؤلاء في الإحرام من أحدهما، لكن الأفضل الإحرام من الأول، وهو ذو الحليفة عند الأكثر.

وبهذا قال الحنفية، وبعض المالكية، وبعض الحنابلة، وعطاء، والأوزاعي، وأبو ثور، وابن المنذر.

(١) سيأتي ذكر مصادر هذه المذاهب وأقوال الفقهاء المذكورة ضمن الرسالة وحواشيها.

ومنهم مَنْ فصل بعد قوله بالتخير، فجعل الحكم يختلف بحسب اختلاف حال المحرم، فَمَنْ لم يأمن على نفسه من الوقوع في محظورات الإحرام، أو يخاف على نفسه الضرر والأذى، مِنْ كشف الرأس في الحرّ أو البرد، ونحو هذا، فالأفضل أن يُحرم من أقربهما إلى مكة المكرمة، وهو الجحفة (رابع).

وَمَنْ كان يعرف من نفسه القوّة على الإحرام، وعدم الوقوع في المحظورات، فالأفضل له الإحرام من أبعدهما عن مكة المكرمة، وهو ذو الحليفة، وهذا ما رجّحه المؤلف الشيخ عبد الغني النابلسي، وختم به رسالته.

وهكذا فالأمر واسع، ففي القول الأول عزيمة تناسب أهل القوى والعزائم، وفي القول الثاني سعة ورخصة، ونعمة سابعة وافية.

ومن هنا ختم المؤلف رحمه الله رسالته بقوله: «والدين مبنيّ على اليسر، وعدم الحرج، والله وليّ التوفيق».

وأيضاً فكان المؤلف رحمه الله كان يلحظ هذا المعنى حين جعل عنوان رسالته: «النعم السوابغ»، والله تعالى أعلم.

❖ وأما خلاصة أدلة كل قول، فهي كما يلي:

أ - من أهم أدلة القائلين بمنع الإحرام من الجحفة، ووجوب الإحرام من الميقات الأول، وهو ذو الحليفة:

حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال حين ذكر المواقيت المكانية لكل أهل بلد: «هنّ لهنّ، ولمن أتى عليهن من غير أهلهنّ».

ووجه الدلالة: عموم قوله ﷺ: «ولمن أتى عليهن»، فيشمل أيّ آفاقي إذا جاء المدينة المنورة، ومزّ بميقات أهلها وهو ذو الحليفة، فعليه أن يُحرم منه، ولا يؤخّره إلى الجحفة.

ب- ومن أهم أدلة القائلين بالتخير:

١- الحديث السابق نفسه، لكن بتوجيه آخر، حيث إن المدني ونحوه ممن جاوز إلى الميقات الثاني، فإنه يصير من أهله، وبذلك يصير ميقاتاً له، فيُحرم منه.

٢- قوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ - أَيَّ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ - أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِثِيَابِهِ، وَأَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ إِلَى الْجَحْفَةِ: فَلْيَفْعَلْ».

٣- ما رُوي «أَنْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ إِذَا أَرَادَتْ الْحَجَّ: أَحْرَمَتْ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَإِذَا أَرَادَتْ الْعُمْرَةَ: أَحْرَمَتْ مِنَ الْجَحْفَةِ».

والظاهر أنها سمعت جواز ذلك من رسول الله ﷺ؛ لأن ذلك لا يُعرف إلا سماعاً.

٤- ما رُوي أن ابن عمر رضي الله عنهما أحرم من الفُرع، وهو بعد ذِي الْحَلِيفَةِ ودون الجحفة من جهة المدينة المنورة.

وسيجد القارئ الكريم داخل الرسالة وحواشيها عزَّوْ هذه الأقوال لأصحابها، مع تخريج الأحاديث والآثار وما يتبع ذلك.

ترجمة المؤلف:

لقد أفردت كتب خاصة في ترجمة هذا الإمام العلم، تبين كل ما يتصل بحياته العلمية والعملية منذ نشأته إلى أن توفاه الله تعالى، وبَسَطْتُ أحواله ونشاطاته العلمية، مع ذكر شيوخه وتلامذته، ورحلاته العديدة، وبيان مؤلفاته الكثيرة التي تجاوزت (٣٠٠) مؤلف، ما بين رسالة صغيرة، وكتاب كبير في عدة مجلدات.

ومن هذه الكتب التي خصَّته بالترجمة:

١- «الوردُ الأنسي والواردُ القدسي في ترجمة العارف عبد الغني النابلسي»، لابن سبط الشيخ عبد الغني المترجم، وهو كمال الدين محمد بن محمد شريف بن شمس الدين محمد بن

عبد الرحمن الغزّي العامري الحسيني الصديقي، كان مفتي الشافعية بدمشق الشام، مؤرخاً نسابة، وُلد سنة (١١٧٢) هـ، وتوفي سنة (١٢١٤ هـ) رحمه الله تعالى، وهو في مجلد، كما ذكر الكتاني في فهرس الفهارس (٧٥٨ / ٢)، وتوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (١٩٨٢) تاريخ تيمور^(١).

وينظر: سلك الدرر للمرادي: ٣ / ٣٨، هدية العارفين: ٢ / ٣٥٢، إيضاح المكنون: ٧ / ٧٠٣، الأعلام للزركلي: ٧ / ٧٠.

وقد جاء اسم الكتاب عند البعض: «المورد الأنسي»، وعند آخرين: «الورد القدسي، والوارد الأنسي».

٢- «الفتح الطَّريُّ الجَنِّيُّ في بعض مآثر الشيخ عبد الغني»، للشيخ مصطفى بن كمال الدين بن علي الصديقي الحنفي الدمشقي، المولود سنة (١٠٩٩ هـ)، والمتوفى سنة (١١٦٢ هـ) رحمه الله تعالى، وهو من خواص تلاميذ الشيخ عبد الغني النابلسي، وكان عالماً مشهوراً، له (٢٢٢) مؤلفاً، تنظر ترجمته في سلك الدرر للمرادي: ٤ / ١٩٠، وتوجد نسخة مخطوطة من الكتاب في دار الكتب المصرية برقم (٣٩٨٤) تاريخ، وقد وقفت على نسخة أخرى في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة في مجموع برقم (١٠٥ / ٨٠) في (١١) ورقة، (٢٥) سطر (٤٧٠-٤٨٠).

٣- «العقد السَّنيُّ في مزايا الشيخ عبد الغني النابلسي» لتلميذ النابلسي: الشيخ حسين بن طعمة البيهاني الدمشقي (١١٧٥ هـ) وتوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٣٩٨٥) تاريخ.

٤- «المشرب الهنيّ القدسي في ترجمة الشيخ عبد الغني النابلسي» لتلميذه السابق البيهاني، وتوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٣٩٨٣) تاريخ.

(١) لم يتيسر لي الوقوف عليه مع محاولات جاهدة.

* هذا وقد قدّم الدكتور محمد عمر بيوند فائق ترجمةً مركّزة في (٢٠) صفحة، في مقدمة تحقيقه لكتاب: «تحقيق القضية في الفرق بين الرّشوة والهدية» للشيخ عبد الغني النابلسي، طبع في وزارة الأوقاف بالكويت، ط٣/١٤١٣هـ.

* وممن توسّع في ترجمته ملخّصاً لها من: «الورد الأنسي»، وغيره: الدكتور عمر أحمد زكريا، في مقدمة تحقيقه لكتاب النابلسي: «برهان الثبوت في تبرئة هاروت وماروت»، (رسالة ماجستير)، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٩هـ.

* وترجم له المرادي في «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» ٣/ ٣٠-٣٨، بترجمة مطوّلة، واستقصى كثيراً من مؤلفاته، ثم قال في خاتمة ترجمته: «وهو أعظم من ترجمته علماً وولاية وزهداً وشهرة ودراية». اه. من سلك الدرر: ٤/ ٣٧.

* كما ترجم له الجبرتي في تاريخ عجائب الآثار: ١/ ٢٣٣، والشيخ يوسف النبهاني في جامع كرامات الأولياء: ٢/ ٨٥، والبغداديّ في هدية العارفين: ١/ ٥٩٠-٥٩٤، وذكر له (٢١٤) مؤلفاً.

* وكذلك ترجم له الكتاني في فهرس الفهارس: ٢/ ٧٥٦-٧٥٨، والزركلي في الأعلام: ٤/ ٣٣، وكحالة في معجم المؤلفين: ٥/ ٢٧١، وغيرهم.

ولهذا كله وضعتُ للقارئ الكريم نبذة مختصرة عن ترجمته، مُجملّة في عزوها، ومن أراد الاستزادة فليَنظر ما تقدم ذكره من مصادر ترجمته.

نبذة مختصرة عن ترجمة الشيخ عبد الغني النابلسي:

هو الإمام الكبير والأستاذ الشهير الفقيه الحنفي المحدث المفسّر المؤرّخ الناظم الأديب، المشارك في أنواع من العلوم الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل بن أحمد المقدسي النابلسي الدمشقي، من أحفاد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

اشتهر كأسلافه بالنابلسي نسبةً إلى بلدة نابلس، وهي مدينة مشهورة بفلسطين، وكان الشيخ عبد الغني إذا أراد كتابة اسمه كتب ما يلي: (عبد الغني الشهير بابن النابلسي)، كما هو واضح في خطه في الصورة الآتية الملحقة بالترجمة من نسخته من سنن أبي داود.

* وُلد الشيخ عبد الغني في دمشق الشام، في ذي الحجة سنة (١٠٥٠هـ)، ووالدته هي زينب بنت الشيخ محمد ابن الشيخ برهان الدين إبراهيم الدؤيلي الدمشقي، وهو بيت معروف مشهور بدمشق.

وقد نشأ وترعرع في طلب العلم في أحضان والده العلامة الشيخ إسماعيل بن عبد الغني النابلسي، فقرأ في أنواع العلوم عليه وعلى غيره من علماء دمشق، وحفظ المتون وغيرها، وكان مبرزاً من أول نشأته، حتى إن والده الشيخ إسماعيل حين توفي كان ابنه الشيخ عبد الغني في الثانية عشرة من عمره، فرثاه بقصيدة وهو في تلك السن.

بل إنه ابتدأ التصنيف وإلقاء الدروس وهو ابن عشرين سنة، في الفقه والحديث والتفسير وغيرها.

وهكذا كان ينمو الهلال ويكبر، ويزداد كمالاً ونوراً وعلماً وفضلاً، إلى أن صار بذكراً كاملاً، وأشرقت به الأيام، وسعد به الخاص والعام، فكان له أثر كبير جداً في دمشق خاصة، وفي غيرها من المدن والأقطار عامة: علماً وعملاً وخلقاً وتركياً.

وكانت له رحلات علمية كثيرة إلى بلاد الروم دار السلطنة العثمانية، والبقاع في لبنان، وبيت المقدس، والحجاز، ومصر، والعراق، وكانت رحلته الكبرى سنة (١١٠٥هـ)، وصنف فيها كتاباً حافلاً سماه: «الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز».

ومن أشهر شيوخه الذين تلقى عنهم، وهم كثر:

١- والده العلامة الفقيه الحنفي الشيخ إسماعيل بن عبد الغني النابلسي. (ت: ١٠٦٢هـ)، ومن مؤلفاته: «الإحكام شرح درر الأحكام» في (١٢) مجلداً، وهو كتاب جليل مشتمل

على جُلّ فروع المذهب الحنفي، له ترجمة في خلاصة الأثر للمحبي: ١/ ٤٠٨، الأعلام للزركلي: ١/ ٣١٧.

٢- الشيخ أحمد بن محمد المعروف بالقلعي الحمصي، وكان ملازماً له ملازمة كلية في الفقه والأصول. (ت: ١٠٦٧ هـ).

٣- الشيخ محمد الكردي، وكان قد قرأ عليه في النحو والمعاني والبيان والصرف. (ت: ١٠٩٤ هـ).

٤- الشيخ محمد بن أحمد الأسطواني الدمشقي، الفقيه الحنفي. (ت: ١٠٧٢ هـ).

٥- الشيخ عبد القادر بن مصطفى الصفوري الشافعي الدمشقي. (ت: ١٠٨١ هـ).

ومن أشهر تلامذته، وهم كثيرون جداً:

١- ولده الوحيد الشيخ إسماعيل بن عبد الغني النابلسي (١١٧٩ هـ - ١١٦٣ هـ).

٢- الشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن المعروف بابن الحكيم، وكان ملازماً له مدة طويلة بلغت ستة عشر عاماً. (ت: ١١٩٢ هـ).

٣- الشيخ إبراهيم بن محمد المعروف بالدكدكجي. (ت: ١١٣٢ هـ).

٤- الشيخ مصطفى بن كمال الدين بن علي الصديقي البكري. (ت: ١١٦٢ هـ).

صفاته وأخلاقه:

كان الشيخ عبد الغني النابلسي طويل القامة، معتدل الجسم، أبيض اللون، كامل الخلقة، بشوشاً متواضعاً، نير الوجه، مَصُونُ اللسان، يُحِبُّ الصالحين، ويكرم أهل العلم، ويبدل لهم جاهه، وكان مهتماً بقضاء حوائج الفقراء والمحتاجين عند الحُكَّام وغيرهم، وكان يقبل الهدية من غير الحُكَّام.

وهكذا كان رحمه الله من ذوي الأخلاق الرضية، والأوصاف السنية، وله كرامات كثيرة مشهورة، وقد متعه الله بقوته وعقله، فكان يقرأ الخطَّ الدقيق بعد أن جاوز التسعين، ويصلي بالناس التراويح إلى أن مات رحمه الله تعالى.

ثناء العلماء عليه:

مما وصفه به المرادي في «سلك الدرر» حين ترجم له حيث قال: «أستاذ الأستاذين، وجهبذ الجهابذة، الولي العارف، الإمام العلامة الحجة شيخ الإسلام، صاحب التصانيف التي اشتهرت شرقاً وغرباً، وتداولها الناس عجباً وعرباً».

ولو أردت أن تجمع ثناء أهل العلم عليه ممن عاصره، أو جاء بعده، وما قالوه فيه من مآثر علياء، ومحامد شماء في جوانب شتى: علماً وعملاً وخلُقاً ونفعاً خاصاً وعاماً: لمأت الصفحات الطوال.

مصنفاته:

كتب الشيخ عبد الغني النابلسي مؤلفات كثيرة تجاوزت كما تقدّم (٣٠٠) كتاب، ما بين رسالة صغيرة، وكتاب كبير في عدة مجلدات، وكلها تدل على تبخره في العلوم بأنواعها، وتحكي بنفسها عن علم صاحبها، وهي في فنون شتى: في القراءات والتجويد والتفسير والحديث والفقه والعقائد والأخلاق، وفي علم العربية والأدب والشعر والتاريخ والسيرة وغيرها، حتى في الزراعة.

وقد ذكر الزركلي في الأعلام ٣٣/٤: أن الأديب الأستاذ السيد أحمد خيرى باشا (ت: ١٣٨٧هـ) أحصى له (٢٢٣) مؤلفاً، طبع قسم منها، وغالبها بعد مخطوط لم يطبع، وعد منها البغدادى في هدية العارفين ١/٥٩٠: (٢١٤) كتاباً.

وذكر د/ محمد عمر فائق، محقق رسالة: «تحقيق القضية» وذلك لا على سبيل الحصر، بل انتقاءً، (١٤٨) كتاباً، وربّها على حسب الفنون، ويّن المطبوع منها والمخطوط.

وأما الدكتور عمر أحمد زكريا في مقدمة تحقيقه لكتاب: «برهان الثبوت»، للنابلسي، فقد أحصى له في مخطوطات الظاهرية بدمشق (١٦٦) كتاباً، وذكرها بأرقامها، وعدد لوحاتها، ثم أوصلها إلى (٢٧٤) مؤلفاً، مما ذكر في كتب التراجم.

كما نقل الدكتور عمر زكريا عن محقق كتاب: «أسرار الشريعة»، للنابلسي، الأستاذ الشيخ محمد عبد القادر عطا، أن الشيخ عبد الغني النابلسي سَجَّلَ لنفسه وبخطه قائمة بمؤلفاته، بلغ عددها (٢٤٠) كتاباً، وهي مؤرّخة قبل وفاته باثني عشر عاماً.

✽ وبينه هنا أن الله تعالى كَتَبَ القبول لكتب الشيخ عبد الغني النابلسي، فقد اعتمدها العلماء ممن عاصره، ومن جاء بعده، وأثنوا عليها ثناءً عظيماً، وتناقلوها في الأقطار الإسلامية، بل لا تكون مبعداً لو قلت: ما تخلو مكتبة وفتية إلا وفيها من كتبه ورسائله في بلاد الشام خاصة، بل وفي مصر والحجاز والعراق ولبنان وفلسطين وتركيا وغيرها، وقد حطَّ كثير منها رَحْلَه فيما بعد في مكتبات أوروبا (١٩)، وما ذاك كله إلا لقبول العلماء لها.

وقد ختم المرادي ترجمته في سلك الدرر: ٣٧/٣ بقوله: «كان عالماً مالِكاً أَرْمَتْه البراعة واليراعة، فقيهاً متبحراً، يدري الفقه ويُقرِّره، والتفسيرَ ويُحرِّره، غَوَّاصاً على المسائل، خبيراً بكيفية الاستدلال والدلائل». اهـ.

وأسوق هنا أسماء جملة من كتبه الفقهية خاصة، لتكون هذه الرسالة: «النعم السوابغ» تتصل بالفقه:

١- إبانة النصّ في مسألة القص. (أي قص اللحية). (خ).

٢- الابتهاج في مناسك الحجاج. (خ).

٣- الأجوبة الأنسية عن الأسئلة القدسية. (خ).

٤- إرشاد المتملّي في تبليغ غير المصلي. (خ).

- ٥- اشتباك الأسئلة في الجواب عن الفرض والسنة. (خ).
- ٦- إشراق المعالم في أحكام المظالم. (خ)
- ٧- إيضاح الدلالات في سماع الآلات. (ط).
- ٨- بذل الصلّات في بيان الصلاة. (خ).
- ٩- تحصيل الأجر في حكم أذان الفجر. (خ).
- ١٠ تحفة الراكع والساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد. (خ).
- ١١- تحفة الناسك في بيان المناسك (خ).
- ١٢- تحقيق القضية في الفرق بين الرشوة والهدية. (ط).
- ١٣- تشحيد الأذهان في تطهير الأدهان. (خ).
- ١٤- الجواب الشريف للحضرة الشريفة في أن مذهب أبي يوسف ومحمد هو مذهب أبي حنيفة. (خ).
- ١٥- الجواهر الكلي في شرح عمدة المصلي. (شرح الكيدانية). (خ).
- ١٦- خلاصة التحقيق في حكم التقليد والتلفيق. (خ).
- ١٧- رسالة في حكم التسعير من الحكام. (خ).
- ١٨- رَشَحَات الأَقْلَام شرح كفاية الغلام. (ط).
- ١٩- شرح مختصر القدوري. (خ).
- ٢٠- صَدَح الحَمَامَة في شروط الإمامة. (ط، بتحقيقي).
- ٢١ غاية الوجازة في تكرار الصلاة على الجنازة. (خ).
- ٢٢ فتح الأغلاق في مسألة: عليّ الطلاق. (خ).

- ٢٣- قلائد الفرائد في موائد الفوائد. (في الفروع). (خ).
- ٢٤- كَشَفُ السُّرِّ عن فريضة الوتر. (ط).
- ٢٥- الكشف والتبيان عما يتعلق بالنسيان. (خ).
- ٢٦- كفاية الغلام في أركان الإسلام. (منظومة في (١٥٠) بيتاً). (ط).
- ٢٧- نزهة الواجد في الصلاة على الجنائز في المساجد. (خ).
- ٢٨- نَفْضُ الْجَعْبَةِ في الاقتداء من جوف الكعبة. (ط).
- ٢٩- نقود الصُّرر شرح عقود الدرر فيما يُفتى به من أقوال الإمام زُفر، للسيد أحمد الحموي. (خ).
- ٣٠- نهاية المراد شرح هدية ابن العِمَاد. في فقه الحنفية. (ط).
- * وهكذا كتب الله تعالى للشيخ عبد الغني النابلسي عمراً مديداً عامراً بالعلم والتعليم والتصنيف، والنفع الخاص والعام، فقد عاش ثلاثاً وتسعين سنة، وهو ممتع بصحة وعافية، وتوفي سنة ١١٤٣ هـ رحمه الله تعالى.
- * وفيما يلي صورة من خط الشيخ عبد الغني النابلسي، كما جاء في ختام نسخته من سنن أبي داود.

* منهج المؤلف في هذه الرسالة:

اعتمد المؤلف على النقول النصية عن الأئمة السابقين، والمتضمنة تعريف ما أراد، وذكر الآراء والأقوال، وأدلتها، مع عزو هذه النصوص لأصحابها، وتسمية كتبهم بأمانة تامة، ويتخللها ما يضيفه من بعض التعليقات اللطيفة لإيضاح تلك النصوص، وبيان المراد منها، ثم ختم المؤلف رسالته برأيه، وما توصل إليه من خلال ما تقدم من النصوص التي نقلها وجمعتها، وما حوته من أدلة عقلية وعقلية.

وهكذا يرى القارئ نفسه أنه يسير مع المؤلف بهدوء تام، إلى أن يصل به بكل قناعة إلى ما وصل إليه هو من رأي في المسألة.

* وما يوقظ إليه هنا: أن المؤلف رحمه الله كتب هذه الرسالة وهو على جناح السفر، وهو في الحج كما تقدم، شأنه في ذلك شأن العلماء الكبار ذوي الهمم العالية، وهو بعيد عن مكتبته الخاصة بدمشق الشام، وكأنه رحمه الله كان يعتمد على المكتبات الوقفية التي كانت في المدينة المنورة حيث كتب هذه الرسالة وهو إذ ذاك فيها، وكانت مكة والمدينة - ولا زالتا والله الحمد - منبع العلم والإيمان، ومستودعها، وإليهما تجبى ثمرات كل شيء، ومن أعظم هذه الثمرات: العلماء، وآثارهم العلمية، وما خلفوه من مكتبات وقفوها ليعم نفعها، ويجري خيرها على مر الأزمان.

* ومصادر المؤلف في هذه الرسالة وإن كانت قليلة معدودة بسبب سفره وبعده عن مكتبته الخاصة كما تقدم، لكنها في واقعها ليست بالقليلة، حيث تم النقل عن كثيرين لكن بالواسطة.

* وقد يلاحظ القارئ على منهج المؤلف أنه أكثر من النقول في الفكرة التي يريد إبرازها، مما سبب تكراراً في إيراد الفكرة نفسها، فهذا حاصل واقع في الرسالة، لكن لعله قصد بهذا التكرار التأكيد، وأن القائل بذلك لم يكن منفرداً بقوله.

توثيق نسبة هذه الرسالة لمؤلفها:

١ - تؤكد كل النسخ الخطية العديدة للرسالة بما كُتِبَ على غلافها، وفي نهايتها أنها من تصنيف الشيخ عبد الغني النابلسي.

٢- كلُّ مَنْ ذَكَرَ كُتِبَ الشيخ عبد الغني النابلسي من المترجمين، ذكر هذه الرسالة منسوبة إليه، وينظر على سبيل المثال «سلك الدرر» للمرادي: ٣/ ٣٥، إيضاح المكنون: ٢/ ٦٦١، الأعلام للزركلي: ٤/ ١٥٨، هدية العارفين: ١/ ٥٩٠.

النسخ الخطية للكتاب:

لقد يَسَّرَ الله تعالى لي الوقوف على ثلاث نُسخ من هذه الرسالة، ثنتان منها دمشقية، والثالثة قدسية مدنية، وقطعة من نسخة رابعة مكية، وبيانها كما يلي:

١- نسخة مكتبة الشيخ عبد القادر الشلبي، المودعة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، برقم (٣٨) شلبي، مخطوط.

وهي في ثلاث عشرة صفحة، في كل صفحة (٢١) سطراً، نَسَخَهَا يوسف بن داود بن أمين الشرفاء الحسيني المقدسي غفر الله له، من نسخة المجاميع الموجودة في المكتبة الخالدية في القدس الشريف، برقم (٤٣٠)، ولم يذكر الناسخ تاريخاً لنسخها، وهي بخط الرقعة الجميل الواضح، ويظهر أنه خط حديث العهد.

أما عن صحة نصّها، ففي جملتها جيدة، لكن لم تخلُ من بعض الأسقاط والتصحيقات، التي تمّ تداركها وتصحيحها من النسخ الأخرى، وأيضاً بالرجوع إلى الأصول التي نقلَ عنها المؤلف، وقد رمزت لها بحرف (ق).

٢ - نسخة دمشقية مودعة بمكتبة الأسد (الظاهرية) بدمشق، برقم (٨١٨٩)، ضمن مجموع من لوحة (١٧٩- ١٨٣)، وهي في تسع صفحات، وفي كل صفحة (٢٩) سطراً، كتبت

في حياة المؤلف، نسخها عمر بن عبد الرحمن العمري، في يوم السبت غرة جمادى الآخرة سنة ١١٣٦ هـ، وهي واضحة الخط^(١).

أما عن صحة نصها، فهي أحسن حالاً من النسخة المدنية، ومع هذا لم تخل من بعض الأسقاط والتصحيقات، التي تمّ تداركها، وقد رمزت لها بحرف (د/١).

٣ نسخة دمشقية مودعة بمكتبة الأسد (الظاهرية) بدمشق، برقم (٥٣١٦)، ضمن مجموع، من لوحة (٢١١ - ٢١٧)، وهي في (١٤) صفحة، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً، كُتبت سنة ١١٤٤ هـ، كما هو في فهرس آل البيت (الفقه) ١١/١٥٢، إذ لم يُكتب في آخر النسخة سنة نسخها، ويظهر أن الناسخ سجّل تاريخ النسخ في آخر المجموع، وخط النسخة واضح مقروء، وهي أصح النسخ نصاً، ورمزت لها بحرف (د/٢).

٤ - نسخة مكتبة الحرم المكي، ضمن مجموع برقم (٣٨٢٠/٢٥)، من لوحة (٥٠٩ - ٥١٢)، وهي نسخة ناقصة، فقد حوت الصفحات الأربع الأولى من الرسالة فقط، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً، وقد رمزت لها بحرف (م).

* وبذا يلحظ الناظر أن بركات هذه الرسالة متعددة، فقد كتبها مؤلفها وهو في الحج، في المدينة المنورة، ونسخها المعتمدة في التحقيق جُمعت من خير بقاع الأرض: مكة، والمدينة، وبيت المقدس، والشام، وقد أكرم الله محققها، فقام بخدمتها في هذه البلدة المباركة طيبة الطيبة، وعاد الفرع إلى الأصل، ونسأل الله القبول.

منهج التحقيق:

١ - قابلتُ نُسَخَ الرسالة التي وقفت عليها بعضها ببعض، ولم أثبت من مفارقاتها إلا ما له أثر معتبر ذو بال، وقد أثبت النص المختار الذي اجتهدت أنه الصواب.

(١) تمّ تصوير هذه النسخة والتي تليها بسعاية الأخ الكريم الفاضل الأستاذ الشيخ محمد وائل حنبلي، شكر الله مسعاه، وحقّق له بكل خير مُناه.

٢- قابلتُ نصوصَ الرسالة مع المصادر المنقولة عنها، المطبوع منها، والمخطوط، وقد يَسَّر الله لي الوقوف عليها كلها والحمد لله، وبهذه المقابلة تكشَّفت أمور عديدة في تصويب النص وتصحيحه.

٣- عزوتُ النصوص المنقولة إلى مصادرها.

٤- خَرَّجْتُ الأحاديث والآثار المذكورة في نص الرسالة.

٥- ترجمتُ الأعلام المذكورين في الرسالة ممن لم يشتهر.

٦- بيَّنتُ المسافات المذكورة بالوحدات المعروفة اليوم.

٧- فصلتُ عبارات الرسالة، وجعلتها إلى مقاطع صغيرة، ليضيء النص، ويسهل فهمه.

٨- ذكرت في مقدمة تحقيقي للرسالة خلاصةً للأقوال الفقهية المذكورة فيها، مع بيان أهم أدلة كل قول.

٩- ذكرت في مقدمة التحقيق نبذة عن حياة المؤلف، حيث أفردت ترجمته بكتابات مطوَّلة.

١٠- بيَّنتُ صحة نسبة الرسالة لمؤلفها، مع وَصْف النُّسخ المعتمدة في التحقيق.

١١- ختمتُ الرسالة بفهرس لمصادر المؤلف في رسالته، وآخر للمصادر المعتمدة في التحقيق.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله أولاً وآخراً.

بسم الله الرحمن الرحيم
 في حق من
 بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله المحقق للعلماء والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه
 واستخوة وبعد بكل شرف العاليه يتوجه وعلى له واصحابه واتباعه وافضاله
 واحترام ما ظهر امره وما خفى ووجهه انما يقبل عند الفناء الفناء في
 الدنيا والآخرة لما له تعالى على بركة النبي صلى الله عليه وسلم في الدنيا
 والآخرة في شهر رمضان وشوال وذو القعدة عام خمس ومائة والف وخمس
 المئتين الحادي عشر في هذه العام وضع السؤال على اهل المدينة
 ومدة بأمر من اهل المدينة من الجوع والمكان المستور بانيخ ومحاورة اهل المدينة
 بالسرايا والخليف وهو تأخير الاحرام على مبقائهم الى المبقاة التي
 بعده بما يرام له اصبحت له جميع هذه الرسالة في تحقيقه ولا
 بيان ما يملك به المكلف على احسن المسالك وسبيل
 انهم السرايا في احرام المذبح من رايح " وانه لا تعلم استمد السرايا
 والهداية لا ترقم طريقه " مقدره " قال في القاموس الجوهري في
 بعض الجيم وسكون الحاء المهداة وبالقاء والواو مبقاة اهل الشام
 في الزمة السابعة على كانه بعد الحجاج من طريقه بنوك عن طريقه قوله الذي
 يرويه منه على المدينة المنورة وانه مبقاة لم يرد له مبقاة اهل المدينة
 يرويه منها في طريقهم الى مكة قال كانت قرية عابدة على ابنه ومائيه مائة
 وكانت تسير مهيبة بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الياء الشاء التثنية وبالعين

سجل
 ١٣٩

الصفحة الأولى من نسخة (ق)

عبد الفني السبيل السبيل
 يا به النابلسي لوشقى
 عفو الله له وللسلمية
 كل في يوم الربيع
 نالت عيشي
 تهز في الفقه
 الجاهل منه
 حسي
 ويا به
 والف
 تم

تم نسخها على يد الفقير إليه تعالى الرابع صيته به وعفوه بوسفاه به
 داود به به الشرفاء الحسيني المقدسي عفو الله له ولوالديه
 به فسته الجاهل مع الموهوبه في الملكة الخالدية
 تمود في القدس الشريف
 ٤٤.

الصفحة الأخيرة من نسخة (ق)



الصفحة الأولى من نسخة (د/ ١)



الصفحة الأخيرة من نسخة (د/١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 المحقق الحق والصلاة والسلام على سيد
 المرسلين محمد الذي هو لكل حال استحقاق وبه كل خير
 في العالمين المحقق وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأئمة
 وأحزابه ما ظهر أمرهم ما خفي ووق فيقول
 العبد الفقير المذنب المذنب عبد الغني النابلسي
 المحقق الدمشقي لما من الله تعالى على من ياتيه من النبي صلى الله
 عليه وسلم فكانت في المدينة المنورة في شهر رمضان
 وشوال وذي القعدة عام خمس ومائة وألف و
 الحج إلى بيت الله الحرام في هذا العام وقع السؤال عن
 إحرام أهل المدينة ومن ياتيهما من الأفاقيين من جهة
 المكان المشهور برايغ ومجاورة ميقات أهل المدينة
 المسيدي بالخليفة وهل نأخذ بالأحرام عن ميقاتهم
 إلى الميقات الذي بعده جازم لا . إن الجمع
 هذه الرسالة في تحقيق ذلك وبيان ما يسلك به
 المكلف على أحسن المسالك . النعم السوايع
 في إحرام المذنب من رايغ ومن الله تعالى استغفر
 لتوفيق الهداية إلى قولهم طريق . قال في
 القاموس المحقق بالخلف يعني بضم الجيم وسكون
 الحاء المجهلة وبالفاء الميم ميقات أهل الشام يعني
 في الزمان السابق لما كان سير الحاج من طريق بصرى
 غير الطريق الآن الذي يمرون منه على المدينة المنورة
 فإن ميقاتهم الآن هو ميقات أهل المدينة الحديثة

منها

الصفحة الأولى من نسخة (م)

النَّعْمُ السَّوَابِغُ في إحرام المَدَنِيِّ من رَابِعٍ

(النص المحقق)

للإمام العلامة الفقيه المحدث عبد الغني بن إسماعيل

النَّابُلُسِيُّ الدَّمَشْقِيُّ

(١٠٥٠ هـ - ١١٤٣ هـ)

رحمه الله تعالى

تحقيق

د. سائد محمد بكداش

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف:

الحمد لله المحقق للحق، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد الذي هو لكل كمال استحق، وبه كل شرف في العالمين التحق، وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأنصاره وأحزابه، ما ظهر أمر بعد ما خفي ودق.

أما بعد: فيقول العبد الفقير إلى مولاه القدير عبد الغني ابن النابلسي الحنفي الدمشقي:

لما من الله تعالى علي بزيارة النبي ﷺ، فكنْتُ في المدينة المنورة في شهر رمضان وشوال وذي القعدة، عام خمس ومائة وألف، وقصدتُ الحجَّ إلى بيت الله الحرام في هذا العام، وقع السؤال عن إحرام أهل المدينة، ومن يأتيها من الآفاقيين من (الجُحفة) والمكان المشهور بـ (رابع)، ومجاورة ميقات أهل المدينة المسمَّى بـ (ذي الحليفة)، وهل تأخير الإحرام عن ميقاتهم إلى الميقات الذي بعده جائز أم لا؟

أحببتُ أن أجمع هذه الرسالة في تحقيق ذلك، وبيان ما يسلك به المكلف على أحسن المسالك، وسميتها: (النعم السوابغ في إحرام المدني من رابع)، ومن الله تعالى أستمدُّ التوفيق، والهداية إلى أقوم طريق.

[التعريف بالجحفة ورابع]:

قال في «القاموس»^(١): «الجُحفة: بالضم: يعني بضم الجيم، وسكون الحاء المهملة، وبالفاء، والهاء: ميقات أهل الشام: يعني في الزمان السابق، لما كان سائر الحجاج من طريق (تبوك) غير الطريق الآن الذي يمرّون منه على المدينة المنورة، فإن ميقاتهم الآن هو ميقات أهل المدينة، حيث يمرّون منها في طريقهم إلى مكة.

(١) القاموس المحيط (جحف)، وقد أدخل المصنّف النابلسي كلامه وشرحه ضمن كلام الفيروز آبادي صاحب القاموس.

قال^(١): كانت قرية جامعة على اثنين وثمانين ميلاً من مكة^(٢)، وكانت تسمى: (مَهْيَعَة): بفتح الميم، وسكون الهاء، وفتح الياء المشاة التحتية، وبالعين المهملة، والهاء، قال: فنزل (بنو عَبيِل)، وهم إخوة (عاد)، وكان أخرجهم العماليق من (يثرب): يعني المدينة، فجاءهم سيل الجَحَاف، فاجتحفهم الجَحَاف، فسُمِّيَت الجُحْفَة، وجبل: جَحَاف - ككتاب - باليمن.

وقال أيضاً: «مَهْيَعَة: الجُحْفَة بين الحرمين: ميقات الشاميين». انتهى^(٣).

وقد علمت أنها ميقاتهم لما كانوا يسرون إلى مكة على طريق (تبوك).

* وفي «البحر شرح الكنز»^(٤): «والجُحْفَة: بضم الجيم، وسكون الحاء المهملة؛ واسمها في الأصل: (مَهْيَعَة)، نزل بها سيلٌ جَحَفَ أهلها: أي استأصلهم، فسُمِّيَت جُحْفَة.

قال النووي^(٥) رحمه الله تعالى: بينها وبين مكة ثلاث مراحل، وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة، من طريق تبوك، وهي طريق أهل الشام ونواحيها اليوم، وهي ميقات أهل مصر، والمغرب، والشام». انتهى.

* وأما (رايغ): بالراء، بعدها ألف، وبالباء الموحدة، والغين المعجمة: قال في «القاموس»^(٦): «رَبَغَ القوم في النعيم: أقاموا، وعيشَ رايغ: ناعم، وربيع رايغ: مُخَصَّب، والرايغ: مَنْ يقيم على أمر ممكن له.

وبلا لام: وإد بين الحرمين قرب البحر». انتهى^(٧).

(١) أي صاحب القاموس.

(٢) ويبعد الآن مسجد ميقات الجحفة عن المسجد الحرام (١٨٧) كم، وعن مدينة رايغ (١٧) كم.

ينظر بحث: «مواقيت الحج الزمانية والمكانية» لشيخنا الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، ص: ٦٢.

(٣) القاموس المحيط (هيع).

(٤) البحر الرائق: ٢ / ٣٤١.

(٥) هذا النقل عن النووي من تمام كلام صاحب البحر الرائق، وهو عند النووي في تهذيب الأسماء واللغات: ٣ / ٥٨.

وينظر المجموع للنووي ٧ / ١٩٥.

(٦) القاموس المحيط: (ريغ).

(٧) ويبعد رايغ الآن على خط الهجرة (الخط السريع) عن سكة المكرمة (١٨٦) كم.

وهي: مكان آخر قبل الجحفة إلى جهة المدينة بنصف مرحلة، أو أدنى من ذلك.
والجحفة الآن قد اندرست رسومها، ورابع على الطريق، وهي عامرة، وأهل مصر الآن يمرّون عليها، وهي ميقاتهم اليوم، وربما يسمونها: الجحفة.
* وفي «شرح منهاج الشافعية»^(١)، لابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى قال: «ذو الحليفة: تصغير الحلفة: بفتح أوله: واحدة الخلفاء، نبات معروف، وهو المسمى الآن بأبيار علي، لزعم العامة أنه رضي الله عنه قاتل الجن فيها، على نحو ثلاثة أميال من المدينة». انتهى المقصد.
[نصوص أئمة المذهب الحنفي]:

* قال الشيخ الإمام العلامة القاضي يحيى ابن الشيخ إبراهيم الحنّدي^(٢) رحمه الله تعالى في كتابه: «مناسك الحج» الذي سَمَّاهُ: «هداية السالك إلى معرفة المناسك»: «اعلم أن تقديم الإحرام على المواقيت، ومن دُويرة أهله أفضلُ عندنا إذا كان يملك نفسه بأن لا يقع في محذور ولا يرتكبه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ: غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ»، أو^(٣): «وجبت له الجنة»^(٤). ولأنه أكثر عملاً في القرية، فكان أفضل.

(١) أي: تحفة المحتاج بشرح المنهاج: ٣٩/٤.

(٢) في كشف الظنون ١٨٣١/٢، ٢٠٣٠، وإيضاح المكنون ٢٢٠/٢، جاء ذكر كتابه: «هداية السالك»، وأنه مختصر لكتاب «السالك في المناسك» للكرماني، منسوباً للحنّدي، ولم يذكر اسمه، وعليه فمن فوائد هذه الرسالة: «النعم السوابغ» معرفة سم صاحب هذا المنسك، ووُصف به الأوصاف العلمية العالية.
والد محيى هذا: هو الإمام الشيخ إبراهيم بن أحمد الحنّدي، ترجم له السخاوي في الضوء اللامع ٢٤/١، والزركلي في الأعلام ٢٩/١، وذكر وفاته سنة (٨٥١ هـ)، وعليه يتوقع وفاته ولده يحيى في أواخر القرن التاسع، والله أعلم.

(٣) (أو) شك من الراوي، كما في سنن أبي داود، وينظر المجموع للنووي ٧/٢٠٠، وتهذيب سنن أبي داود لابن القيم: ٢٨٤/٢، حيث قال بلفظين متقاربين: «أو وجبت» بالشك، بدل قوله: «غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» هذا هو الصواب، وفي كثير من النسخ: «ووجبت»، بالواو، وهو غلط، والله أعلم. اهـ.

(٤) سنن أبي داود: ٤١٢/٢ (١٧٣٨)، سنن ابن ماجة: ٩٩٩/٢ (٣٠١)، مسند أحمد: ٢٩٩/٦، صحيح ابن حبان (الإحسان): ١٣/٩ (٣٧٠١).

قال المنذري في الترغيب والترهيب: ١٩٠/٢: رواه ابن ماجة بإسناد صحيح، وقال في مختصر سنن أبي داود -

* وَمَنْ جَاوَزَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (ذَا الْحَلِيفَةِ) إِلَى (الْجَحْفَةِ) يَرِيدُ دُخُولَ مَكَّةَ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى: فَلَهُ أَنْ يُجْرِمَ مِنَ الْجَحْفَةِ عِنْدَنَا - وَفِي بَعْضِ النُّسخ: لَا بَأْسَ بِهِ - وَلَا دَمَ عَلَيْهِ، لَكِنْ الْأَوَّلَى وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُجْرِمَ مِنْ (ذِي الْحَلِيفَةِ)؛ مِرَاعَةً لِحُرْمَتِهَا.

لَمَّا رُوي «أَنْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ إِذَا أَرَادَتْ الْحَجَّ: أَحْرَمَتْ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَإِذَا أَرَادَتْ الْعُمْرَةَ: أَحْرَمَتْ مِنَ الْجَحْفَةِ»^(١).

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ غَيْرُ لَازِمٍ، وَأَنَّهُ لِلْأَفْضَلِيَّةِ، وَمِنْ الْجَحْفَةِ لِلْجَوَازِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا سَمَاعًا.

وَلَأَنَّهُ أَحَدُ الْمِيقَاتَيْنِ لِمَنْ سَلَكَ تِلْكَ الطَّرِيقَ لِلدُّخُولِ إِلَى مَكَّةَ، فَيُخَيَّرُ، إِلَّا أَنَّ الْأَفْضَلَ الْإِحْرَامُ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ لَمَّا بَيَّنَّا. انتهى^(٢).

= ٢٨٥ / ٣: «وَقَدْ اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ فِي مَتْنِهِ وَإِسْنَادِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا». اهـ، وَقَالَ النُّووي فِي الْمَجْمُوع ٧ / ٢٠٠: إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِي.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي تَهْذِيبِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٢٨٤: «قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخَفَازِ: إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِي». اهـ. وَيَنْظُرُ التَّلْخِيسُ الْحَبِيرَ: ٢ / ٢٣٠.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ: ٢ / ١٣٥، وَأَيْضًا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى: ٤ / ٣٤٤.

ذَكَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِدُونِ سَنَدٍ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (ت: ٤٦٣ هـ) فِي التَّمْهِيدِ: ١٠ / ١٣٧، وَالْإِسْتِذْكَارُ: ١١ / ٨٤، وَابْنُ قِدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ: ٣ / ٢١٤، وَابْنُ الْهَمَامِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ: ٢ / ٣٣٤، وَذَكَرَهُ ابْنُ مَفْلُحٍ فِي الْفُرُوعِ: ٣ / ٢٧٦ نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْمُنْذَرِ (ت: ٣١٠ هـ)، وَغَيْرِهِ.

كَمَا نَقَلَ ابْنُ مَفْلُحٍ عَنْ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَائِشَةَ اعْتَمَرَتْ فِي سَنَةِ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَمَرَّةً مِنَ الْجَحْفَةِ. اهـ.

(٢) انْتَهَى مِنْ «هُدَايَةِ السَّالِكِ» لِلْخَجَنْدِيِّ، وَهَذَا النَّصُّ بَعَيْنُهُ مَعَ بَعْضِ اخْتِصَارٍ مُوجُودٍ فِي كِتَابِ: «الْمَسَالِكِ فِي الْمَنَاسِكِ» لِلْكَرْمَانِيِّ: ١ / ٣٠٠ - ٣٠٤، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَرْجُمَةِ الْخَجَنْدِيِّ أَنَّهُ اخْتَصَرَ «الْمَسَالِكِ» لِلْكَرْمَانِيِّ فِي كِتَابِهِ: «هُدَايَةُ السَّالِكِ».

وَتَوْجَدُ نَسْخَةً مِنْ «هُدَايَةِ السَّالِكِ» فِي الْأَزْهَرِيَّةِ (الْقَاهِرَةِ) بِرَقْمِ ٧٧١ بِمَجَامِيعِ، حَلِيمِ (٣٤٨١٨)، (٤٦ - ٦٣)، وَقَالُوا عَنْ مُؤَلِّفِهَا: مُجْهُولٌ، كَمَا فِي الْفَهْرَسِ الشَّامِلِ لِلتَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ الْمَخْطُوطِ (مُؤَسَّسَةُ آلِ الْبَيْتِ - عَمَّانَ - الْأُرْدُن) (الْفَقْهُ وَأَصُولُهُ) ١١ / ٤٢٩.

* وقال الشيخ الإمام ابن نُجَيْم في كتابه: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»^(١): «ذو الحليفة: بضم الحاء المهملة، وبالفاء، بينه وبين مكة نحو عشر مراحل»^(٢)، أو تسع، وبينه وبين المدينة ستة أميال^(٣)، كما ذكره النووي، وقيل: سبعة، كما ذكره القاضي عياض: ميقات أهل المدينة، وهذا المكان آبار تسميها العوام: آبار علي، قيل: لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآبار، وهو كذب من قائله، كما ذكره الحلبي^(٤) في «مناسكه»^(٥) انتهى.

(١) ٣٤١/٢، ومؤلفه ابن نحيم، وهو زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الإمام الفقيه الأصولي الحنفي المصري، له عدة مصنفات منها: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» في ثمان مجلدات، سبعة له، والثامن تنمة للطوري محمد ابن حسين بن علي، (ت بعد ١١٣٨ هـ)، الأعلام: ١٠٣/٦، أو أنه عبد القادر بن عثمان الطوري، (ت نحو ١٠٣٠ هـ) الأعلام: ٤١/٤، فقد اضطرت ترجمة الطوري عند لزركلي، وكذلك عند صاحب معجم المؤلفين (ينظر: ٢٩٣/٥، ٢٤٧/٩). وله شرح المنار في الأصول، وله الأشباه والنظائر، وله (٤١) رسالة فقهية كلها حسنة جداً، وله الفتاوى الزينية، نسبة إلى زين الدين، توفي رحمه الله سنة ٩٧٠ هـ. له ترجمة في الفوائد البهية (في التعليقات السنية)، ص: ١٣٤، شذرات الذهب: ٣٥٨/٨، الأعلام للزركلي: ٦٤/٣.

(٢) وهي تعادل على الخط السريع خط الهجرة (٤١٠) كم.

(٣) ما يعادل (١٠) كم.

(٤) هو ابن أمير حاج الحلبي شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن حسن، المعروف بابن أمير حاج، ويقال له: ابن الوقت، الإمام الفقيه الحنفي الأصولي، من أهل حلب، وحضر على ابن حجر العسقلاني، ولازم الكمال ابن لهيتم، وكان فاضلاً مفتناً ديناً قوي النفس، له شرح على التحرير في أصول الفقه لابن الهمام، سباه: التقرير ولتجبر، في ثلاث مجلدات، وله شرح منية المصلي، وتفسير سورة العصر سباه: ذخيرة القصر، وغير ذلك، توفي رحمه الله سنة ٨٧٩ هـ.

له ترجمة في الضوء اللامع: ٢١٠/٩، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: ٢٧١/٥.

وللتنبية فقد ترجم الشيخ محمد راعب الطباخ في إعلام النبلاء لأبيه في ٢/٢٦٤، ولجده في ٥/٢٣٤. والثلاثة يُعرفون بابن أمير حاج، وكلهم (محمد)، الأعلام للزركلي: ٤٩/٧.

وينبأ أيضاً أن فقيهاً حنفياً آخر يلقب بابن أمير الحاج اسمه: موسى بن محمد، توفي سنة ٧٣٣ هـ، ينظر الأعلام للزركلي: ٣٢٨/٧.

(٥) واسمه: «داعي سار البيان لجامع النُسَكَيْنِ بالقران»، كما في لضوء اللامع: ٢١٠/٩، كشف الظنون: ٧٢٩/١، وفيه ضُبُطت القاف بالكسر، وكذلك على صفحة عنوان المخطوط.

وهذا النص موجود في المنسك المذكور (نسخة مكتبة بشر آغا في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم ٧٠٣/٥٣) لوحه (١١)، وقد جاء الكتاب في (٣٦) ورقة، (٢٣) سطر، وقد انتهى منه مؤلفه سنة ٨٥٦ هـ بمدرسة الخلاوية النورية بحلب، ولم يذكر في المخطوط تاريخ نسخه.

* وقال في «القاموس»^(١): «وذو الحليفة: موضع على ستة أميال من المدينة، وهو ماء لبني جُشَم، وميقاتٌ للمدينة والشام، وموضعٌ بين حاذة، وذات عِرْق». انتهى.

فذو الحليفة على هذا اسمٌ لموضعين: الأول هو المراد هنا.

* وقال الملا رحمه الله^(٢) في كتابه: «لباب المناسك، وعُباب المسالك»^(٣): «الإحرام الواجب: من أي ميقات كان، والسُنَّة من ميقات بلده، والأفضل من دويرة أهله، والفاضل: كلُّ ما قدَّمه على وقته، والحرام: تأخيرُه عن الوقت، والمكروه: تجاوز وقته إلى أدنى منه، ويصح في الكل، فلا يشترط لصحته مكان ولا زمان، وكذا لا يُشترط هيئة، ولا حالة، فلو أحرم لابساً المخيط: انعقد إحرامه».

* وقال قبل ذلك^(٤): «والمدني إن جاوز وقته غير مُحَرَّم إلى الجحفة: كرهه وفاقاً، وفي لزوم الدم خلاف، وصَحَّح سقوطه». انتهى.

* وقال في «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»^(٥) عند قول صاحب المتن: «ولمَن مرَّ بها من غير أهلها»: «وقد أفاد أنه لا يجوز مجاوزة الجميع - يعني جميع المواقيت - إلا مُحَرِّماً، فلا يجب على المدني أن يُحرِّم من ميقاته وإن كان هو الأفضل، وإنما يجب عليه أن يُحرِّم من آخرها عندنا.

(١) القاموس المحيط (حلف).

(٢) رحمه الله بن القاضي عبد الله بن إبراهيم السدي، فقيه حنفي نزيل الحرمين الشريفين، وله عدة مؤلفات في المناسك، منها: «لباب المناسك»، الذي شرحه الإمام عي القاري، وسماه: «المسلك المتقسط في المنسك المتوسط» مطبوع مع حاشية: إرشاد الساري للشيخ حسين عبد الغني المكي. ت: ١٣٦٦هـ. وقد ذكر الرركلي في الأعلام: ١٩/٣ وفاته سنة (٩٩٣هـ) نقلاً عن النور السافر للعيدروس، وذكر أن وفاته في شذرات الذهب: ٨/٣٨٦ سنة (٩٧٨هـ)، وتبعه صاحب هدية العارفين: ١/٣٦٦.

(٣) لباب المناسك مع شرحه لملا عي القاري، ص: ٥٧.

(٤) المرجع السابق ص ٥٦.

(٥) ٣٤١/٢ . ٣٤٢.

* ويُعلمُ منه: أن الشامي إذا مرَّ على ذي الحليفة في ذهابه: لا يلزمه الإحرام منه بالطريق الأولى، وإنما يجب عليه أن يُحرِّم من الجحفة كالمصري.

لكن قيل: إن الجحفة قد ذهبت أعلامُها، ولم يبق بها إلا رسومٌ خفية، لا يكاد يُعرِّفها إلا بعض سكان تلك البوادي، فلذا - والله أعلم - اختار الناس الإحرام من المكان المسمى بـ (رابض)^(١) - وبعضهم يجعله بالغين المعجمة - احتياطاً؛ لأنه قبل الجحفة بنصف مرحلة، أو قريب من ذلك.

* وقد قالوا: مَنْ كان في بحر أو برٍّ، لا يمرُّ بواحدٍ من هذه المواقيت المذكورة: فعليه أن يُحرِّم إذا حاذى آخرَها، ويُعرِّف بالاجتهاد، وعليه أن يجتهد.

فإن لم يكن^(٢) بحيث يحاذي: فعلى مرحلتين إلى مكة.

ولعلَّ مرادهم بالمحاذاة: المحاذاة القريبة من الميقات، وإلا: فأخر المواقيت باعتبار المحاذاة: قرْن المنازل^(٣).

* وذَكَرَ لي بعضُ أهل العلم من الشافعية^(٤) المقيمين بمكة، في الحجة الرابعة للعبد الضعيف^(٥): أن المحاذاة حاصلة في هذا الميقات، فينبغي على مذهب الحنفية أن لا يلزم الإحرام من رابع، بل من خُلَيْص، القرية المعروفة^(٦)، فإنه حينئذ يكون محاذياً لآخر المواقيت، وهو قرن.

(١) بالضاد، كما في البحر الرائق: ٣٤٢/٢.

(٢) أي فإن لم يكن هناك ما يحاذيه، فميقاته على بعد مرحلتين من مكة المكرمة.

(٣) قال في البحر الرائق: ٣٤١/٢: قرن: بفتح القاف، وسكون الراء، وهو جبل مطل على عرفات، بينه وبين مكة نحو مرحلتين، وهو ميقات أهل نجد. اهـ

وهو من جهة الطائف (السيال الكبير) ويبعد عن مكة (٨٠) كم، ينظر بحث: «مواقيت الحج الزمانية والمكانية». للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ص: ٧٠.

(٤) هذا كلام ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) وأراد به ابن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤هـ) صاحب تحفة المحتاج، كما ذكر هذا ابن عابدين في حاشيته: ٥٢٤/٦.

(٥) أي ابن نجيم صاحب البحر الرائق.

(٦) تبعد خُلَيْص عن مكة المكرمة (١١٠) كم، وأنت متجه نحو المدينة المنورة.

فأجبتُه بجوابين:

الأول: أن إحرام المصري، والشامي لم يكن بالمحاذاة، وإنما هو بالمرور على الجحفة وإن لم تكن معروفة، وإحرامهم قبلها احتياط، والمحاذاة إنما تُعتبر عند عدم المرور على المواقيت.

الثاني: أن مرادهم: المحاذاة القريبة، ومحاذاة المارّين بقرن: بعيدة؛ لأن بينهم وبينه بعض جبال، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال. انتهى.

* وقد تبعه الثُمَرْتاشي في «شرح تنويره»^(١) قال: «وكذا - أي المواقيت تكون كذلك - لمن مرَّ بها من غير أهلها، وقد أفاد أنه لا تجوز مجاوزة الجميع - أي جميع المواقيت - إلا مُحَرِّماً، فلا يجب على المدني أن يُحرِّم من ميقاته وإن كان هو الأفضل، وإنما يجب أن يُحرِّم من آخرها عندنا». انتهى

* وما يؤيد ذلك ما في «شرح الهداية»^(٢) لابن الهمام قال: «وفائدة التأقيت: المنع عن التأخير؛ لأنه يجوز التقديم بالإجماع.

وقد يقال: يلزم عليه أن مَنْ يأتي ميقاتاً منها لقصد مكة: وَجَبَ عليه الإحرام، سواء كان يمرُّ بعده على ميقاتٍ آخر أم لا، لكن المسطور خلافه في غير موضع.

(١) كتاب: «تنوير الأبصار وجامع البحار»، مجلد لطيف في فروع الحنفية لثُمَرْتاشي محمد بن عبد الله الإمام الفقيه عمدة التأخرين، المتوفى سنة (١٠٠٤هـ). رحمه الله تعالى، له ترجمة في خلاصة الأثر: ١٨/٤، وعلى «تنوير الأبصار» شروح عديدة أشهرها: «الدر المختار للحصكفي (الحِصْنِي) الدمشقي محمد بن عيسى» (ت: ١٠٨٨هـ)

وللثُمَرْتاشي نفسه شرح سماه: «منح الغفار»، في مجلدين ضخمين، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم: ١١٥٠-١١٥١.

كما توجد منه نسخة كاملة نفيسة سلطانية مذهبة، في (٦٢٢) ورقة، وكل صفحة في (٣٩) سطراً، محفوظة في مكتبة عارف حكمت برقم (٢٦٩/٢٥٤)، نسخت سنة (١١٢٨هـ) وانتهى مؤلفه مه سنة (٩٩٥هـ).

والنص الذي نقله المؤلف عنه موجود في لوحة (١١٢/أ) من نسخة عارف حكمت.

(٢) فتح القدير: ٣٣٤/٢.

❖ وفي «الكافي» للحاكم الصدر الشهيد^(١)، الذي هو عبارة عن جَمْع كلام محمد رحمه الله تعالى: «وَمَنْ جَاوَزَ وَقْتَهُ غَيْرَ مُحَرَّمٍ، ثُمَّ أَتَى وَقْتًا آخَرَ وَأَحْرَمَ مِنْهُ: أَجْزَأُهُ، وَلَوْ كَانَ أَحْرَمَ مِنْ وَقْتِهِ: كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ».

❖ قال^(٢): «وَمَنْ الْفُرُوعُ: الْمَذْنِيُّ إِذَا جَاوَزَ إِلَى الْجَحْفَةِ، فَأَحْرَمَ عِنْدَهَا: فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ».

ومقتضى كون فائدة التوقيت: المنع من التأخير: أن لا يجوز التأخير عن ذي الحليفة، فإن مروره به سابق على مروره بالميقات الأخر.

ولذا رُوي عن أبي حنيفة أن عليه دماً، لكن الظاهر عنه: هو الأول^(٣)، لما روي في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام: «هَنَّ لَهُنَّ، وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ»^(٤).

فَمَنْ جَاوَزَ إِلَى الْمِيقَاتِ الثَّانِي: صَارَ مِنْ أَهْلِهِ: أَيِ صَارَ مِيقَاتًا لَهُ.

ورُوي عن عائشة رضي الله عنها «أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَحْجَّ: أَحْرَمَتْ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَإِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَعْتَمِرَ: أَحْرَمَتْ مِنَ الْجَحْفَةِ»^(٥).

ومعلوم أنه لا فَرْقَ فِي الْمِيقَاتِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْجَحْفَةُ مِيقَاتًا لَهَا: لَمَا أَحْرَمَتْ بِالْعُمْرَةِ مِنْهَا، فَبِفِعْلِهَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ التَّأْخِيرِ مَقِيدٌ بِالْمِيقَاتِ الْآخِرِ.

(١) محمد بن محمد بن أحمد الإمام الفقيه الشهير بالحاكم الشهيد المروزي البلخي، له عدة مؤلفات منها: «الكافي» وهو أصل من أصول المذهب بعد كتب محمد بن الحسن، حيث جمع فيه جميع كتب محمد بن الحسن: المبسوط وما في جوامعه، وهو كتاب معتمد في نقل المذهب، ومن أعظم شروحه: المبسوط للإمام السرخسي في ثلاثين جزءاً، قتل رحمه الله شهيداً وهو ساجد سنة (٣٣٤ هـ). ينظر الفوائد البهية، ص: ١٨٧، كشف الطنون: ١٣٧٨/٢.

ويطر نص الكافي في شرحه: المبسوط للسرخسي ١٧٣/٤.

(٢) أي ابن الهمام، وهذا تمام كلامه.

(٣) أي عدم وجوب الدم.

(٤) صحيح البخاري: ٣/٣٨٤ (١٥٢٤)، صحيح مسلم: ٢/٨٣٨ (١١٨١).

(٥) تقدم تخريجه

* ويُحْمَلُ حديث: «لَا يُجَاوِزُ أَحَدُ الْمِيقَاتِ إِلَّا مُحَرِّمًا»^(١): على أن المراد: لا يجاوز المواقيت.
 * هذا، وَمَنْ كَانَ فِي بَحْرٍ أَوْ بَرٍّ، وَلَا يَمُرُّ بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الْمَذْكُورَةِ: فعليه أن يُحْرِمَ إِنْ حَازِيَ آخَرَهَا، وَيُعْرِفَ بِالِاجْتِهَادِ، فعليه أن يجتهد، فإن لم يكن بحيث يحاذي: فعلى مرحلتين من مكة». انتهى^(٢).

* وذكر الشيخ الإمام العلامة علي بن سلطان محمد القاري في «شرحه على موطأ الإمام مالك»^(٣)، من رواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه قال^(٤): «أخبرنا مالك حدثنا نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أحرم - أي مرة - من الفُرْع»^(٥): بضم الفاء، وسكون الراء: موضع معروف بين مكة والمدينة. كذا في النهاية^(٦).

* وفيه: جواز تأخير الإحرام عن الميقات الأول إذا تعدد في طريق.

قال^(٧): وأما إحرام عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من الفُرْع، وهو دون ذي الحليفة إلى مكة، فإن أمامها - أي قُدَّام ذي الحليفة - الفُرْع: وقت آخر: أي ميقات آخر متأخر، وهو الجحفة، وقد رُخِّص - بصيغة المجهول - أي وقعت الرخصة لأهل المدينة أن يُحْرِمُوا من

(١) المصنف لابن أبي شيبة: ٥٢/٤، (ط السلفية)، ٨/ ٧٢٠ (١٥٧٠٢)، (ط دار القبلة). معجم الطبراني الكبير: ٤٣٦/١١، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، وفي سنده: خُصِّف، كما في الدراية لابن حجر: ٦/٢.
 وأخرجه موقوفاً الطحاوي في شرح معاني الآثار: ٢٦٣/٢، والبيهقي في سننه: ٥/ ٢٩-٣٠، وينظر نصب الراية: ١٥/٣. قال الزبيدي في إتحاف السادة المتقين: ٤/ ٢٩١: المرفوع سنده ضعيف، والموقوف قوي. اهـ.
 (٢) انتهى من فتح القدير: ٣/ ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٣) توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم: (٢٣٢/٧٠)، وتقع في (٢٨١) ورقة، بخط واضح جميل، نسخت سنة (١٠٣٧ هـ) وسُجِّلَ أن مؤلفه انتهى منه سنة (١٠١٣ هـ) أي قبل وفاته سنة تقريباً، والنص المنقول هنا موجود في لوحة (١٠٥).

(٤) أي الإمام محمد بن الحسن الشيباني.
 (٥) قال النووي في المجموع ٧/ ٢٠٤: «هذا ثابت عن ابن عمر، رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح». اهـ، ينظر موطأ مالك رواية يحيى الليثي ١/ ٣٣١، ورواه أيضاً الإمام الشافعي عن مالك، كما في الأم ٢/ ١٤.
 (٦) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ٣/ ٤٣٧.
 (٧) أي الإمام محمد. ينظر موطأ مالك برواية محمد مع شرح: التعليق الممجّد للإمام اللكنوي: ٢/ ٢٣٦

الجحفة، سواء مرّوا على ذي الخليفة أم لا؛ لأنها وقتٌ من المواقيت، والواجب أن لا يتجاوز عن مطلق الميقات، لا عن الميقات الأول.

* بلغنا^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ - أي يا أهل المدينة - أن يَسْتَمْتَعَ بِثِيَابِهِ - أي بأن يلبسها - وأن يُؤَخَّرَ إحرامه إلى الجحفة: فليفعل»^(٢).

* والحاصل أن هذا رخصة، والإحرام من الميقات الأول عزيمة، فلو لم يُحْرَمِ المدني من ذي الخليفة، وأحرم من الجحفة: لا شيء عليه عندنا، خلافاً للشافعي^(٣) رضي الله تعالى عنه، ولكن كرهه بالاتفاق^(٤)؛ خروجاً عن الخلاف، فإنه مستحب.

* إلا أن ابنَ أمير حاج^(٥) من أصحابنا، فإنه ذكر في منسكه^(٦): «أن تجاوزَ المدني إلى الجحفة في زماننا أفضل، فإن المُحْرِمَ ربما يركب محرماتٍ في الطريق إذا طال^(٧) عليه المسافة.

أخبرنا^(٨) بذلك، أي بالحديث المتقدم: أبو يوسف عن إسحاق بن راشد عن محمد بن علي - أي: عن أبي جعفر محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم، ويسمى هذا السند: سلسلة الذهب - عن النبي ﷺ. انتهى كلام المتن، والشرح^(٩).

(١) هذا نص موطأ مالك برواية محمد.

(٢) الموطأ للإمام مالك برواية محمد بن الحسن (مع التعليق الممجّد) ٢/٢٣٧، وهو مرسل صحيح السند، كما في إعلاء السنن: ٢٤/١٠، ومعلوم حجية المرسل عند جمهور الفقهاء.

(٣) سيأتي بعد قليل نقل المؤلف النابلسي عن كتب الشافعية وقولهم في ذلك.

(٤) باتفاق علماء مذهب الحنفية، إلا ابن أمير الحاج، كما سيذكر المؤلف هذا عنه بعد قليل.

(٥) تقدمت ترجمته.

(٦) هذا النص موجود في منسكه: «دعي منار البيان» لوحة (١١). (نسخة مكتبة بشير آغا في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة).

(٧) هكذا: (طال) بالتذكير في نسختي «النعم السوايع»، وكذلك في شرح موطأ محمد للإمام علي القاري، نسخة عارف حكمت.

(٨) هذا قول محمد بن الحسن في الموطأ، أي أخبرنا بحديث: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أن يتمتع بثيابه...».

(٩) أي شرح الإمام علي القاري عن موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، والنص كما تقدم في لوحة (١٠٥) من مخطوطة عارف حكمت.

* ولعل القائل: (بلغنا)^(١): هو الإمام محمد بن الحسن، يُحدّث عن أبي يوسف رحمه الله تعالى.

[رأي فقهاء الشافعية في المسألة]:

* وأما مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، فقد صرح الشيخ الإمام شهاب الدين ابن حجر الهيتمي في «شرح المنهاج»^(٢) بقوله: «ليس للهار على ذي الخليفة أن يؤخر إحرامه إلى الجحفة». انتهى.

* وذكر الشيخ الإمام علي القاري في «شرحه على لباب المناسك»^(٣) قال: «لو ترك وقته، أي ميقاته الذي جاوزه، وأحرم من آخر، أي من ميقات آخر ولو أقرب من الأول، إلا أن الأول هو الأفضل: سقط عنه الدم، ولا يُشترط في سقوط الدم أن يعود إلى ميقاته الذي تجاوز عنه بخصوصه؛ لأن المقصود من الميقات: تعظيم الحرم المحترم، وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المكرم، يستوي فيه القريب والبعيد في هذا المعنى.

* والمدني ومن بمعناه، إن جاوز وقته، أي تجاوز عن ميقاته المعروف بذوي الخليفة، غير مُحَرَّم إلى الجحفة: كرهه وفقاً بين علمائنا، خلافاً لابن أمير حاج، حيث قال: هو الأفضل في هذا الزمان.

* وفي لزوم الدم خلاف، وفيه: أنه لا معنى للخلاف، لجوازه مع الكراهة وفقاً. ولعله^(٤) أشار إلى ما في «التحفة»^(٥) أن من كان في طريقه ميقتان: يجوز له أن يتعدى إلى الثاني على الأصح، فالدم يكون متفرعاً على القول المقابل للأصح.

-
- (١) أي ما تقدم في أول حديث: «من أحب منكم....» إذ قائل: (بلغنا) هو محمد بن الحسن، كما في الموطأ.
 (٢) تحفة المحتاج: ٤/ ٤٢، وينظر المجموع للنووي: ٧/ ١٩٨، نهاية المحتاج: ٣/ ٢٥٣، مغني المحتاج: ١/ ٤٧٣.
 (٣) المسلك المتقسط (مع إرشاد الساري) ص: ٥٦.
 (٤) هذا كلام الإمام ملا علي القاري، في شرحه لمناسك رحمة الله السندي، وهو يريد صاحب المتن أي: لعل السندي أشار...
 (٥) هكذا: (التحفة) في نسخ «النعم السوابغ»، وفي المطبوع من مناسك ملا علي القاري ص ٥٧: (النخبة)، وينظر تحفة الفقهاء ١/ ٥٩٩.

فالسالك مخير في أن يحرم من الأول، وهو الأفضل عند الجمهور؛ خروجاً عن الخلاف، فإنه متعين عند الشافعي، أو يحرم من الثاني، فإنه رخصة له.

* وقيل: إنه أفضل بالنسبة إلى أكثر أرباب النُّسك، فإنهم إذا أحرَمُوا من الميقات الأول، ارتكبوا كثيراً من المحظورات بعُدِّ وبغيره قبل وصولهم إلى الميقات الثاني، فيكون الأفضل في حقهم هو التأخير.

* وهذا لا^(١) يتنافى ما في «البدائع»^(٢): «مَنْ جاوز ميقاتاً من هذه المواقيت من غير إحرام إلى ميقاتٍ آخر: جاز، إلا أن المستحب أن يُحرم من الميقات الأول.

هكذا روي عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة: إذا مُرُوا على المدينة، فجاوزوها إلى الجحفة: فلا بأس بذلك، وأحبُّ إليَّ أن يُحرموا من ذي الحليفة؛ لأنهم لما وصلوا إلى الميقات الأول: لزمهم محافظة حُرْمَتِهِ، فيكره لهم تركها»^(٣).

[رأي المالكية والحنابلة في المسألة]:

* ومثله^(٤) مذكور في «شرح القدوري»^(٥)، وبه قال عطاء^(٦)، وبعض

(١) لفظ: (لا): سقط من طبعة مناسك ملا علي القاري ص ٥٧، وهي مثبتة في نسختي هذه الرسالة «النعم السوابغ»، حيث نقل النابلسي نصه، وكذلك مثبتة في حاشية: «منحة الخالق» لابن عابدين على البحر الرائق ٣٤١/٢، وقد نقل ابن عابدين هذا النص عن مناسك ملا علي القاري، والمعنى يحتم وجوده.

(٢) بدائع الصائغ للكاساني: ١٦٤-١٦٥.

(٣) انتهى ما نقله علي القاري من بدائع الصنائع: ١٦٥/٢.

(٤) هذا من تمام كلام الإمام علي القاري ص: ٥٧، وقد ذكر ملا علي القاري بيان وجه عدم التنافي فقال: «وجه عدم التنافي: أن حكم الاستحباب المذكور نظر إلى الأحوط؛ خروجاً عن الخلاف في المسألة، والمسارة والمبادرة إلى الطاعة في التقديم». اهـ. وهذا التعليل اختصره الشيخ عبد الغني النابلسي، ولم ينقله، ثم نقل بقية كلام الشيخ علي القاري.

(٥) لعله أراد شرح الإمام القدوري (ت: ٤٢٨ هـ) على مختصر الكرخي (ت: ٣٤٠ هـ)، أو أراد شرحاً من شروح مختصر القدوري، لكن لم يصرح باسم شارحه.

(٦) عطاء بن أبي رباح المكي من التابعين، مفتي أهل مكة ومحدثهم، ومن أجلاء الفقهاء وخاصة في المناسك، ولد سنة ٢٧ هـ، وتوفي سنة ١١٤ هـ. له ترجمة في تذكرة الحفاظ للذهبي: ٩٨/١، الأعلام للزركلي: ٢٣٥/٤. =

المالكية^(١)، والحنابلة^(٢).

- * وقوله: «الأفضل التأخير»: بناءً على فساد أهل الزمان، ومكاثرة مباشرة العصيان.
ومثله: قولهم: التقديم على الميقات أفضل، حتى قال بعض السلف^(٣): من إتمام الحج: الإحرام من دويرة أهله، لكنه مقيد بمن يكون مأموماً من الوقوع في محظورات إحرامه.
* إلا أن قول أبي حنيفة رضي الله عنه: «في غير أهل المدينة»: إشارة إلى أن أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع.
* وبه يجمع بين الروایتين المختلفتين عن أبي حنيفة.
فعنه: أنه لو لم يُحرم من ذي الحليفة، وأُحرِم من الجحفة: أن عليه دماً، وبه قال مالك^(٤)، والشافعي، وأحمد، رضي الله تعالى عنهم.

- وعزاه لعطاء أيضاً ابن مفلح في الفروع ٣/ ٢٧٥. ولمرادوي في الإنصاف ٣/ ٤٢٥.
* ونقل هذا القول أيضاً عن الإمام الأوزاعي، وأبي ثور، كما في التمهيد لابن عبد البر: ١٠/ ١٣٧. المغني: ٣/ ٢١٤.
فتح الباري: ٣/ ٣٨٦.

(١) وينظر لقول المالكية وقول بعضهم: لمعونة للفاضلي عبد الوهاب: ١/ ٥١٠-٥١١، الشرح الكبير على خليل: ٢/ ٢٤. مواهب الجليل: ٣/ ٣٦-٣٨، شرح الخريشي على خليل: ٢/ ٣٠٣، هداية الناسك على توضيح المناسك لمحمد عابد ص ٢٢، وينظر هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، لاسن جماعة ٢/ ٤٥٥، فتح الباري ٣/ ٣٨٦.

وينبه أنه يجوز عند المالكية لأهل الشام ومصر فقط إذا مروا بذي الحليفة أن يحرموا منها، وليس ذلك لغيرهم، وأيضاً يجوز لمن كان مريضاً ويريد تأخير إحرامه إلى الجحفة.
(٢) أي بعض الحنابلة، لا المذهب عندهم، كما في الإنصاف للمرداوي: ٣/ ٤٢٥، حيث قال: «لو مرَّ أهل الشام وغيرهم على ذي الحليفة، أو من غير أهل الميقات على غيره: لم يكن لهم مجاوزته إلا محرمين. نصر عليه.
وقال الشيخ تقي الدين: يجوز تأخيره إلى الجحفة إن كان من أهل الشام. وجعله في «لفروع»: توجيهاً من عنده، وقوّاه، ومال إليه، وهو مذهب عطاء، وأبي ثور، ومالك». اهـ. وينظر الفروع لاسن مفلح: ٣/ ٢٧٦، كشف القناع: ٤/ ٤٠٤.

(٣) روي عن علي رضي الله عنه بإسناد قوي، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما في التلخيص لخبر ٢/ ٢٢٨.
وعزاه للإمام الشافعي في الأم.

(٤) في قول عنده، وفي قول آخر: لا يجب عليه الدم، ينظر: إرشاد السالك إلى أفعال المناسك، لابن فرحون ١/ ٢٥٠، وتنظر مصادر المالكية المتقدمة الذكر في الصفحة السابقة، وكذلك مصادر الشافعية والحنابلة.

وعنه: ما سبق من قوله: لا بأس.

فُتحمل رواية وجوب الدم على المدنيين، وعدم الوجوب على غيرهم^(١) «^(٢)».

[رأي الإمام عبد الرحمن المرشدي في المسألة]:

* وذكر الشيخ الإمام عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري، المشهور بالمرشدي^(٣)، المفتي بمكة في «منسكه» الذي هو شرح كتاب الحج من «الكنز»^(٤)، الذي سماه: «فتح مسالك الرمز شرح مناسك الكنز»، عند قوله في المواقيت: «ولمن مر بها من غير أهلها» قال: «فالركب الشامي في زماننا يمر على ذي الحليفة؛ لأنه يدخل المدينة، فيصير حكمه حكم أهل المدينة، وميقاته ميقاتهم، إلا أنه يجوز له التأخير إلى الجحفة، ولا شيء عليه على الأصح.

نعم الإحرار من ذي الحليفة أفضل؛ لأنهم إذا حصلوا في الميقات الأول: لزمهم محافظة حرمة، فيكره لهم تركها، كذا في «البدائع»^(٥).

(١) قال ابن عابدين: ٥٢٣/٦ تعقياً على ذلك. «قلت: لكن نقل في «الفتح»: أن المدني إذا جاوز إلى الجحفة، فأحرم عنده، فلا بأس به، والأفضل أن يحرم من ذي الحليفة، ونقل قبله عن «كافي» لحكم، الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية: ومن جاوز وقته غير محرم، ثم أتى وقت آخر، فأحرم منه: أجزاء، ولو كان أحرم من وقته: كن أحب إلي». اهـ.

قال ابن عابدين: فالأول صريح، والثاني طاهر في المدني أنه لا شيء عليه، فعلم أن قول الإمام المار: في غير أهل المدينة: اتفاقي، لا احراز، وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدني وغيره. اهـ.

(٢) انتهى من مناسك ملا علي القاري.

(٣) الإمام الفقيه الحنفي القاضي الأديب الشاعر، عالم فطر الحجاز، ومفتي مكة المكرمة، وإمام وخطيب المسجد الحرام، وكانت له وجهة عظيمة جداً، وله مؤلفات عديدة، منها: «شرح المرشدي على عقد الجمان في المعاني والديع والبيان» للسيوطي، مطبوع في جزئين، توفي رحمه الله في السحن شهيداً بعد خنقه، في سنة (١٠٣٧ هـ)، وكانت ولادته سنة (٩٧٥ هـ).

له ترجمة في خلاصة الأثر: ٣٦٩/٢، الأعلام: ٣٢١/٣، مختصر نشر النور والزهر، ص: ٢٥٠.

(٤) أي مختصر «كنز الدقائق» للإمام النسفي عبد الله بن أحمد، توفي سنة ٧١٠ هـ، وشرحه هذا: «فتح مسالك الرمز» توجد منه نسخة خطية في مكتبة الحرم المكي برقم (٢٠٤١) عام، ويقع في (١٣٩) ق، والنص المقول عنه موجود في لوحة (٣٧)، كما توجد نسخة أخرى في مكتبة مكة المكرمة (مكتبة المولد) رقم (٤٩) فقه حنفي (٢٠٠ ورقة).

(٥) بدائع الصنائع ١٦٥/٢.

ومقابل الأصح: ما روي عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: أنه لو لم يحرم من ذي الحليفة، وأُخِرَ إلى الجحفة: عليه دم.

وبعضهم خصَّص هذه الرواية عنه بأهل المدينة، دون مَنْ مرَّ بها من غير أهلها.

* والحاصل أن الكراهة لمجاوزه ذي الحليفة ثابتة في حق غير أهل المدينة، كما صرح به في «البدائع»، ففي حق أهلها بطريق الأولى، وإنما الكلام في الجواز وعدمه، فينبغي الاحتراز عن ذلك.

وأما الدم، فلا يجب بذلك على الفريقين في الصحيح، وهو ظاهر الرواية.

* وقد استنبط الزين ابن نُجَيْم جواز تأخير المدني إحرامه إلى الجحفة من الحديث، يعني حديث ابن عباس رضي الله عنهما الوارد في المواقيت^(١)، فإن المدني يمرُّ بالجحفة.

* ولا يبعد أن يقال: إن هذا يختلف باختلاف الأشخاص، فقد يكون مكروهاً بالنسبة إلى بعض، ومستحباً بالنسبة إلى بعض آخر، فإن لم يَنْقُ من نفسه بحفظها من الوقوع في محظورات الإحرام أو لا يَقْوَى على ذلك بموجب شدة الحرِّ، أو البرد، أو غير ذلك: فالتأخير والحالة هذه إلى أقرب المواقيت من مكة: أولى.

فإنه قد يعارض الأمر الفاضل معنى في المفضول، يرتقي به إلى مساواته إياه، أو يفوقه، فيقلب الفاضل مفضولاً، والمفضول فاضلاً.

* والإنسان إذا تأمل أحوال المُحْرَمِينَ في زماننا من ذي الحليفة يراهم - إلا مَنْ شَذَّ - لا يَصِلُونَ إلى نحو الجحفة إلا وقد لزمتهم دماءٌ وصدقاتٌ لجناياتِ جَنَئِها على إحرامهم مع علم أو جهل.

بخلاف المُحْرَمِينَ من الجحفة ونحوها، فإن هذا الحال يَحْفُ في حقهم كثيراً، بواسطة قِصَر المسافة، ومقاربة أداء الشعائر، فيسهل على النفس بسبب المحافظة على هذه الحدود.

(١) وهو قوله ﷺ: «هَنْ هَنْ وَلَنْ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ». وقد تقدم أنه في الصحيحين.

* فظهر أن تأخير الإحرام إلى نحو الجحفة مثل مَنْ يُخَال فيه، أي يَطُنُّ هذه الأحوال، أو قام به من العوارض ما يَعْسُر عليه معه مجانبة محظورات إحرامه: أولى^(١).

* وأن الأفضلية المذكورة^(٢)، إنما هي في حق مَنْ عنده مَلَكَةٌ يقوى بها على اجتناب المحظورات، بل نقول فيمن كان هذا حاله: إن إحرامه من دويرة أهله: أفضل.

«وكانت عائشة رضي الله عنها، إذا أرادت الحج: أحرمت من ذي الحليفة، وإذا أرادت العمرة: أحرمت من الجحفة»^(٣).

فكانها طلبت زيادة الأجر في الحج؛ لزيادة فضله، ولو لم تكن الجحفة ميقاتاً لهما: لما جاز تأخير إحرام العمرة، إذ لا فرق بين الحج والعمرة في حق الآفاقي بالنسبة إلى الميقات. انتهى^(٤).

[موافقة الإمام قاضي زاده للمرشدي في المسألة]:

* وذكر الشيخ الإمام محمد صالح بن محمد قاضي زاده^(٥) رحمه الله تعالى، في كتابه: «فيض الأنهر على منسك ملتقى الأبحر»^(٦) قال: «ثم اعلم أن الكراهة ثابتة في حق مَنْ جاوز ذو الحليفة

(١) (أولى) خبر أن، (فظهر أن تأخير...).

(٢) أي أفضلية الإحرام من الميقات الأول، وهو ذو الحليفة.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) من منسك المرشدي: «فتح مسلك الرمز».

(٥) وهكذا جاء اسم أبيه: (محمد) في إيضاح المكنون: ٨١ / ١، لكن في هدية العارفين: ٢ / ٢٩٥، سباه: محمد صالح بن عبد الله، وهو الإمام الفقيه القاضي الشيخ محمد صالح بن محمد (أو عبد الله) المديني الحنفي، له عدت مؤلفات منها: حاشية على الدر المختار سماها: «نخبة الأفكار»، وله «الضوء المنير في شرح المنسك الصغير»، توفي رحمه الله سنة (١٠٨٧ هـ) أو (١٠٧٨ هـ).

نظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٦، هدية العارفين ٢ / ٢٩٥، إيضاح المكنون ٨١ / ١، معجم المؤلفين ١٠ / ٨٤.

(٦) «ملتقى الأبحر» في فروع الحنفية، للإمام إبراهيم بن محمد الحلبي، (ت: ٩٥٦ هـ)، قال صاحب كشف الظنون: ٢ / ١٨١٦، عند ذكره «ملتقى الأبحر»: وشرّح مناسكه الشيخ محمد صالح المعروف بقاضي زاده المديني، المتوفى سنة (١٠٧٨ هـ). اهـ.

ومنه نسخة خطية في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة في مكتبة: (قره باش) برقم عام (٢٨٦٦)، ورقم خاص (٢٢٥)، والصلى المقول عنه موجود في لوحة (١١-١٢).

غير مُحَرَّم إلى الجحفة، سواء كان من أهل المدينة، أو من غيرهم ممن مرَّ بها، كالشامي في زماننا. وإِذَا الكلام في الجواز وعدمه، فينبغي الاحتراز عن ذلك خصوصاً لمن يريد الورع والاحتراز.

وأما الدم، فلا يجب بذلك على الفريقين في الصحيح، وهو ظاهر الرواية، لكن لا يبعد أن يقال: إن هذا يختلف باختلاف الأشخاص، فقد يكون مكروهاً بالنسبة إلى بعض، ومستحباً بالنسبة إلى بعض آخر. فإن لم يَثْبُتْ من نفسه بحفظها عن الوقوع في محظورات الإحرام، ولا يقوى على ذلك بموجب شدة الحر أو البرد أو غير ذلك، فالتأخير والحالة هذه إلى أقرب المواقيت من مكة: أولى له.

فإنه قد يعارض الأمر الفاضل معنى في المفضل، يرتقي به إلى مساواته إياه، أو يفوقه... إلى آخر العبارة المذكورة قريباً عن «منسك المرشدي»، ثم قال^(١): فاغتنم هذا التحرير، كذا ذكره ابن أمير حاج. انتهى^(٢).

[رأي المؤلف في المسألة]:

* ولعمري فإن الناس تختلف أحوالهم، وطباعهم، وأمزجتهم، وكلُّ إنسان يعرف نفسه، فمن كان يعرف من نفسه أنه يقوى على التجرد من ثيابه، وكشف رأسه، ويعرف أنه لا يحصل له ضرر في بدنه، أو في رأسه، أو في عينيه من شدة الحر، أو شدة البرد، فإنه يُحَرِّم من ذي الحليفة، وهو أفضل في حقه.

* ومن كان يعرف من نفسه أنه لا يقوى على ذلك بغلبة ظنه، ويخاف أن يحصل له أذى في رأسه، أو في بدنه، أو في عينيه من كشف رأسه في شدة الحر أو البرد، فإن الأفضل في حقه: الإحرام من الجحفة ورابع، ولا شيء عليه.

(١) أي قاضي زاده.

(٢) انتهى من منسك قاضي زاده: «فيض الأنهر» وهذا الكلام المذكور مختصر من منسك ابن أمير حاج، كما ذكره قاضي زاده نفسه، وهو في منسك ابن أمير حاج بطوله من لوحة (١٠ ١٢)، وتكرر نقل هذه الفكرة يؤكد اتفاقهم عليها.

* وكذلك إذا لم يأمن على نفسه من الوقوع في بقية محظورات الإحرام لو أحرم من ذي الحليفة: يُحرم من رابع، ولا يتوقف، فإن الأمر إذا دار بين دفع الضرر والأذى، وبين فعل ما هو الأفضل: فاعتبار دفع الضرر عنه والأذى: أولى وأحق من اعتبار فضل الأفضل. وله شواهد في الشرع كثيرة.

ويكفي في ذلك الظن، وعدم الأمان من نفسه، لا سيما والدين مبني على اليأس وعدم الحرج، والله الموفق، وهو ولي التوفيق، وببده أزمة التحقيق، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

* قال مؤلفه - حفظه الله تعالى - مولانا وسيدنا العلامة الشيخ عبد الغني الشهير نسبه الكريم بابن النابلسي الدمشقي غفر الله له وللمسلمين: كُمل في يوم الأربعاء ثالث عشر من شهر ذي القعدة الحرام سنة خمس ومائة وألف، وتم.

فهرس مصادر المؤلف

- ١- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم.
- ٢- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي.
- ٣- شرح موطأ محمد بن الحسن الشيباني، لملا علي القاري.
- ٤- فتح مسالك الرّمز شرح مناسك الكنز، للمرشدي عبد الرحمن بن عيسى.
- ٥- فيض الأنهر على منسك ملتقى الأبحر، لمحمد صالح بن محمد قاضي زاده.
- ٦- القاموس المحيط للفيروز آبادي.
- ٧- لباب المناسك وعُباب المسالك، لرحمة الله بن عبد الله السندي.
- ٨- منّح الغفار شرح تنوير الأبصار، للتمرتاشي محمد بن عبد الله.
- ٩- هداية السالك إلى معرفة المناسك، للخُجّندي يحيى بن إبراهيم.

فهرس مصادر التحقيق

- ١- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين، للزبيدي محمد بن محمد، ت ١٢٠٥ هـ دار الفكر.
- ٢- إرشاد السالك إلى أفعال المناسك، لابن فرحون المالكي إبراهيم بن فرحون، ت ٧٩٩ هـ تحقيق د/ محمد أبو الأجفان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
- ٣- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار، وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله، ت ٤٦٣ هـ طبعة د/ عبد المعطي قلعجي، ط ١، ١٤١٤، دار قتيبة، ودار الوعي.
- ٤- إعلاء السنن، ظفر أحمد العثماني النهنوي، ت ١٣٩٤ هـ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.
- ٥- الأعلام، للزركلي خير الدين، ت ١٣٩٦ هـ، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٤.
- ٦- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، محمد راغب الطباخ، ت ١٣٧٠ هـ، صححه وعلق عليه: محمد كمال، دار القلم العربي، حلب، ط ٢، ١٤٠٨ هـ.
- ٧- الأم، للإمام الشافعي محمد بن إدريس، ت ٢٠٤ هـ، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣ هـ.
- ٨- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي علي بن سديان، ت ٨٨٥ هـ، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٠ هـ.
- ٩- إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون، للبغدادي إسماعيل بن محمد باشا، ت ١٣٣٩ هـ، صورة عن طبعة إستانبول، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢ هـ.
- ١٠- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم زين الدين بن إبراهيم، ت ٩٧٠ هـ، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٤١٣ هـ.
- ١١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (شرح تحفة الفقهاء للسمرقندي)، للكاساني أبي بكر بن مسعود، ت ٥٨٧ هـ صورة عن الطبعة الأولى في سبع مجلدات.

١٢- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي عبد الرحمن بن حسن، ت ١٢٣٧ هـ، دار الجيل، بيروت.

١٣- تحفة الفقهاء، للسمرقندي علاء الدين محمد بن أحمد، ت ٥٣٩ هـ، تحقيق د/ محمد زكي عبد البر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ط ٢.

١٤- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي أحمد بن محمد، ت ٩٧٤ هـ، دار صادر، بيروت.

١٥- تحقيق القضية في الفرق بين الرشوة واهدية، عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، ت ١١٤٣ هـ، تحقيق د/ محمد عمر فائق، طبع وزارة الأوقاف بالكويت، ط ٣، ١٤١٣ هـ.

١٦- تذكرة الحفاظ، للذهبي محمد بن أحمد، ت ٧٤٨ هـ، تصحيح عبد الرحمن المعلمي، دار الفكر، بيروت.

١٧- الترغيب والترهيب، للمنذري عبد العظيم بن عبد القوي، ت ٦٥٦ هـ، تحقيق مصطفى محمد عمار، دار الفكر، ١٤٠١ هـ.

١٨- التعليق الممجد على موطأ محمد، محمد عبد الحي اللكنوي، ت ١٣٠٤ هـ، تحقيق د/ تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٢ هـ.

١٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، ت ٨٥٢ هـ، تصحيح عبد الله هاشم اليافعي، ١٣٨٤ هـ.

٢٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله، ت ٤٦٣ هـ، تحقيق سعيد أعراب وغيره، طبعة المغرب.

٢١- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي يحيى بن شرف، ت ٦٧٦ هـ، صورة عن (ط المنيرية)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢- تهذيب سنن أبي داود، لابن القيم محمد بن أبي بكر، ت ٧٥١ هـ، مطبوع مع معالم السنن للخطابي، طبعة محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.

٢٣- جامع كرامات الأولياء، يوسف بن إسماعيل النبهاني، ت ١٣٥٠ هـ، صورة عن طبعة مصر ١٣٢٩ هـ.

٢٤- حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار)، لابن عابدين محمد أمين بن عمر، ت ١٢٥٢ هـ، تحقيق مجموعة بإشراف د/ حسام الدين فرفور، دار الثقافة والتراث، دمشق، ط ١، ١٤٢١ هـ.

٢٥ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي محمد أمين بن فضل الله، ت ١١١١ هـ، دار صادر، بيروت.

٢٦- داعي منار البيان لجامع التُّسْكِين بالقِران، (منسك ابن أمير حاج). (مخطوط)، لابن أمير حاج الحلبي محمد بن محمد بن محمد، ت ٨٧٩ هـ.

٢٧ الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر العسقلاني أحمد بن عي، ت ٨٥٢ هـ، تصحيح عبد الله هاشم الياني، دار المعرفة، بيروت.

٢٨- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمردادي محمد خليل بن علي، ت ١٢٠٦ هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨ هـ.

٢٩- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، ت ٢٧٥ هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٠- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ت ٢٧٥ هـ، تحقيق الشيخ محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط ٢، ١٤٢٥ هـ.

٣١- السنن الكبرى، للبيهقي أحمد بن الحسين، ت ٤٥٨ هـ، دار الباز، مكة المكرمة، صورة عن طبعة حيدر آباد، ط ١، ١٣٤٤ هـ.

٣٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، ت ١٠٨٩ هـ، دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩ هـ.

٣٣- شرح الحرشي على مختصر خليل، محمد بن عبد الله الحرشي، ت ١١٠١ هـ، دار صادر، بيروت.

٣٤- الشرح الكبير على مختصر خليل، للدردير أحمد بن محمد، ت ١٢٠١ هـ، دار الفكر، بيروت.

٣٥- شرح معاني الآثار المختلفة المروية عن رسول الله ﷺ في الأحكام، للطحاوي أحمد بن محمد، ت ٣٢١ هـ، طبعة محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩ هـ.

٣٦- شرح موطأ الإمام محمد، لملا علي بن سلطان القاري، ت ١٠١٤ هـ (مخطوط).

٣٧- صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، محمد بن حبان البستي، ت ٣٥٤ هـ، و (الإحسان) من ترتيب: علي بن بَلْبَان الفارسي، ت ٧٣٩ هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

٣٨- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ت ٢٥٦ هـ (مع فتح الباري)، المكتبة السلفية، دار الفكر.

٣٩- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، ت ٢٦١ هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢ هـ، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٤١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، ت ٨٥٢ هـ، المكتبة السلفية، بيروت.

٤٢- الفتح الطَّيِّبُ الْجَنِّيُّ في بعض مآثر الشيخ عبد الغني النابلسي، مصطفى بن كمال الدين بن علي الصديقي البكري، ت ١١٦٢ هـ. (مخطوط).

٤٣- فتح القدير للعاجز الفقير (شرح الهداية للمرغيناني)، لابن الهمام محمد بن عبد الواحد، ت ٨٦١ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت (٩ ج).

٤٤- فتح مسالك الرَّمَز شرح مناسك الكثر، للمرشدي عبد الرحمن بن عيسى، ت ١٠٣٧ هـ. (مخطوط).

٤٥- الفروع، لابن مفلح محمد بن مفلح، ت ٧٦٣هـ، وبحاشيته: تصحيح الفروع، للمرداوي، أشرف على طبعه: عبد اللطيف محمد السبكي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٣ م.

٤٦- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبد الحي اللكنوي، ت ١٣٠٤ هـ، دار المعرفة، بيروت.

٤٧- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الفقه وأصوله)، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، الأردن- عمان، ١٤٢٥ هـ.

٤٨- فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والمشيخات، للكتاني محمد عبد الحي بن عبد الكبير، ت ١٣٨٢ هـ، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ.

٤٩- فيض الأنهر على منسك ملتقى الأبحر، محمد صالح بن محمد قاضي زاده، ت ١٠٨٧ هـ أو (١٠٧٨ هـ). (مخطوط).

٥٠- القاموس المحيط، للفيروزآبادي محمد بن يعقوب، ت ٨١٧ هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧١ هـ.

٥١- الكافي، للحاكم الصدر الشهيد محمد بن محمد، ت ٣٣٤ هـ، مطبوع مع المبسوط للسرخسي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.

٥٢- كشف القناع عن الإقناع، للبهوتي منصور بن يونس، ت ١٠٥١ هـ، تعليق: هلال مصيلحي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

٥٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله جليبي، (حاجي خليفة)، ت ١٠٧٦ هـ، صورة عن طبعة تركيا، وكالة المعارف، ١٣٦٠ هـ.

٥٤- لباب المناسك وعُباب المسالك، رحمة الله بن عبد الله السندي، ت ٩٩٣ هـ (أو ٩٧٨ هـ)، مطبوع مع مناسك ملا علي القاري (المسلك المتقسط)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٥- المبسوط (شرح الكافي للحاكم الصدر الشهيد)، للسرخسي محمد بن أحمد، ت ٤٩٠ هـ، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.

- ٥٦- المجموع (شرح المهذب للشيرازي)، للنووي يحيى بن شرف، ت ٦٧٦هـ، دار الفكر.
- ٥٧- مختصر سنن أبي داود، للمنذري عبد العظيم بن عبد القوي، ت ٦٥٦هـ، مطبوع مع تهذيب السنن لابن القيم.
- ٥٨- مختصر نشر النور والزهر في تراجم أفاضل أهل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، اختصار: محمد سعيد العمودي، ت ١٤١١هـ، وأحمد علي الكاظمي، ت ١٤١٣هـ، والأصل من تأليف: عبد الله ميرداد أبو الخير بن أحمد، ت ١٣٤٣هـ، عالم المعرفة، جدة، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- ٥٩- المسالك في المناسك، للكرماني محمد بن مكرم، ت ٥٩٧هـ، تحقيق د/ سعود بن إبراهيم الشريم، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- المسلك المتقسط، لملا علي القاري، ت ١٠١٤هـ = مناسك ملا علي الفاري.
- ٦٠- مسند أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٦١- المصنّف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شيبة أبي بكر عبد الله بن محمد، ت ٢٣٥هـ، الدار السلفية، الهند، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- ٦٢- المعجم الكبير، للطبراني سليمان بن أحمد، ت ٣٦٠هـ، تحقيق حمدي السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، العراق، ط ٢.
- ٦٣- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ت ١٤٠٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٦٤- المغني (مع الشرح الكبير)، لابن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد، ت ٦٢٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٦٥- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني محمد بن أحمد، ت ٩٧٧هـ، صورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١٣٧٧هـ.
- ٦٦- مناسك ملا علي القاري (المسلك المتقسط في المنسك المتوسط)، ملا علي القاري، ت ١٠١٤هـ، ومعه: إرشاد الساري، لحسين عبد الغني، ت ١٣٦٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ٦٧- منّح الغفار شرح تنوير الأبصار، للثمرتاشي محمد بن عبد الله، ت ١٠٠٤هـ، (مخطوط).
- ٦٨- منحة الخالق على البحر الرائق (حاشية)، لابن عابدين محمد أمين بن عمر، ت ١٢٥٢هـ، (مع البحر الرائق).
- منسك ابن أمير حاج = داعي منار البيان.
- ٦٩- مواقيت الحج الزمانية والمكانية، أ.د/ عبد الوهاب أبو سليمان، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، عدد (٢٩)، سنة ١٤١٦هـ.
- ٧٠- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، للحطاب محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٥٤هـ، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
- ٧١- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، ت ١٧٩هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٧٢- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي عبد الله بن يوسف، ت ٧٦٢هـ، بعناية الشيخ محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٧٣- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير محب الدين المبارك بن محمد الجزري، ت ٦٠٦هـ، تحقيق طاهر الزاوي، والدكتور/ محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، بيروت.
- ٧٤- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرمل محمد بن أحمد، ت ١٠٠٤هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٧٥- هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، لابن جماعة عبد العزيز بن بدر الدين محمد، ت ٧٦٧هـ، تحقيق د/ نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٧٦- هداية الناسك على توضيح المناسك، محمد حسين عابد المالكي المكي، ت ١٣٤١هـ، مطبعة المؤيد، ١٣١٠هـ.
- ٧٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، للبغدادى إسماعيل باشا بن محمد أمين، ت ١٣٣٩هـ، صورة عن طبعة إستانبول، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.
